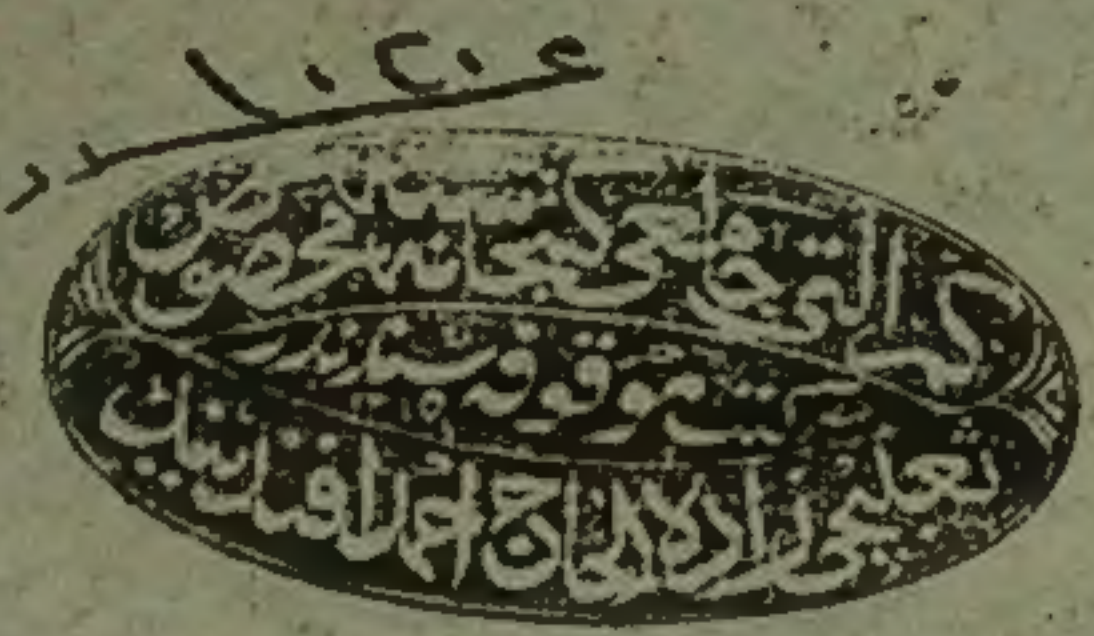






Süleymaniye U. Kütüphanesi	47
R. 111	
47	

بهرز جافه حقه العين



حكمة العين

1020  
K















من الامور وما لا يتصور بالعلم المتعارف ولا يعلم ان يكون هذا الاصطلاح  
للامور المتعارفة لما اشترى في الكتب الكلامية بغير ايمان من هو ان  
ولو اردت الموافقة فتعجبك باعتبار قيد آخر هكذا ان  
العلمية والمعلولية من الامور العلمية كجسم الفاسد ولم يذكر كماله  
وجعل الله سبحانه العلى والمعلولات خادمة لغير الامور العلمية  
في المقالة الاولى التي وضعت لعمارة **قال الشيخ** لان فرد المصداق  
الاصح البين غرضه ببيان ان اردت بالتصديق ما هو ان  
بالبداهة لا يمكن ان يكون بداهة لا يقال ان اردت بالتصديق ما هو ان  
او الايقاع والاشارة به  
الحكم من الحكم فلا يكون المصداق به فرد لان المصداق به على هذا الوجه  
فعله او انفعاله لا يرتب له النتيجة  
هو نسبة والنسبة بسيطة عليها راجع الى ظهور وان هو بداهة هو ان اللام من  
انتهى تعللها بالادراك المسج بالحكم عند الحكماء  
انصوروا الثلث والحكم فتوجد ان التصديقية عند اللام كما في عبادة  
عند هذا المجموع فلا يكون بداهة الا اذا كان جميع اجزائه بداهة ولا بد  
من ان يكون بداهة التصديقية على بداهة التصور لانا نقول ان هذا الاول  
لاننا نعلم ان اذا كان المجموع بداهة  
ونقول المصداق به عند الحكم وان كان باحقيقة هو نسبة فقط ولكن  
لما توقف التصديق عند عدم ايقاع تصور لا طراف والنسبة بطلان شرط  
المصداق به على مجموع الثلث كذا في قاعدة التقييد بالتصور الاخر  
فيكون كل واحد منها على حدة جزء المصداق به قائم  
على ما هو مصداق به ولو بانفرض قوله فليس كما قيل يتصور ولا  
او بداهة بطلان توقف النسبة ومن اللطاف به  
لنم اجتماع المتكلمين اقول بهذا الدليل لو لم لول على اشتاع تصور  
هذا انقضاء اجزاء على الدليل المستعمل في الفادوان  
تصور الوجود وانما هو كلف الدليل به بالادوات  
الاولى فارجع خلف الدليل به بالادوات  
المتعارفة الى الادوات كلف الدليل به بالادوات  
على خلاف ذلك فارجع خلف الدليل به بالادوات  
كلام اوله لا يمكن ان يكون كلف الدليل به بالادوات  
كلام اوله لا يمكن ان يكون كلف الدليل به بالادوات

[illegible]







هذا الكتاب من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الشأن...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...

هذا الكتاب من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الشأن...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...

هذا الكتاب من كتب الفلاسفة المشتهرة في هذا الشأن...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...  
والفلسفة هي العلم بالحقائق والافكار...  
والنفس هي القوة التي بها نفوسنا...  
والعلم هو المعرفة بالحقيقة...



[illegible][illegible]











[illegible]

فيكون كونه متوقفا على استواء معاني الوجود اقول في بطلان  
 الاستواء انا هو لتفصيل تصور الجبروت وتوقف تصور الجبروت على  
 فارجح لا ينافي لك صوغ طرق التقيض عطفيا اذا لم ينفك  
 وهو استواء وهو استواء لا ينافي لك صوغ طرق التقيض عطفيا اذا لم ينفك  
 ما لم ينفك بعد تصور لا طراف له مقومة ايجابية اللهم الا ان يراد بها  
 المقام ما لم يتوقف على ما خارج صلا وتوقف على ما خارج صلا وتوقف على ما خارج صلا  
 والعدم لا يتوقف على ارضان ما تصور لا طراف فيه بصفاته  
 قلت لا حاجة للاستواء اذ يمكن تصور معاني المتعدي بغيره انما كان  
 لفظ الوجود فاجوب ان لا يستدل ان يقول لا يجد الجبروت بالانحصار  
 غير ملازمة اللفظ والتسمية وما كان ذلك لا يلازم بطلانك انما كان  
 يتوقف على الذي ذكره مع بطلان تارة الشرطية الاولى وتارة  
 الشرطية الثانية فتأمل لا يلائم هذا الكلام منه فكسره وناغ  
 ما قرره في الخفية التي ذكر فيها تفصيل المعاني حيث قال وان رد  
 فانه لا يجوز منه ان لا يجرى به متبنا بل يتوقف على الاستواء فلا يكون عطفيا  
 واحد من الوجود الا بعينه وبين العدم ما بين الوجود اما ان يكون  
 موجودا بغيره من الوجود او لا يكون موجودا بغيره من الوجود  
 قطعنا لان ما ذكره في تلك الخفية توجب الكلام انه وتوقف عليه في هذه  
 الاشارة الى ان ما ذكره في تلك الخفية توجب الكلام انه وتوقف عليه في هذه

ما هذا ما عليه الوجود وما يقوله  
ان هذا ما تحته التوهم ان كان  
ما ياتي به وهو كذا في نفسه واما  
نحوه ليس هو كما كان في غيره

هذه الحاشية بوجه مضاعف ان شاء الله تعالى

[illegible]

ولما قول والاوله فاحصل ما ذكرناه في توجب كلام الحق قول  
لكن في ما فرغ من وجهه من احد الجانبين في توجب له الاستفاد عن  
عدم الانقسام بل هو صفة المعنى واللفظ ونه توجب له العلم لا  
الاستفاد عن الوجود ونه فيها ان المقسم في توجب له لفظ الو  
فنه قال وان اردت بالوجود الذي اراه في هذا المقوم  
لو بعد على ما هو لفظه كلامه ونه توجب له العلم ما يطول عليه  
ان دفاع المعنى فاصل قوله فكذلك وكان التوجب المذكور نشأ  
اطلاق المعنى قيل كلا سبيلوه في نظر بل مقصود  
العلم من الوجود الذي ليس مشترك كاللفظ ولا معنى هو معنى المخصوص  
بوجوده موجود على تقدير الاشتراك اللفظي الا انما ان المعنى المخصوص  
بشيء مثلا الذي هو عبارة عن وجوده على تقدير اشتراك اللفظ  
مشتركا اصل اللفظ ووظا اذا اشترك اللفظ بلفظ الوجود لا  
لا المعنى المقوم منه ولا معنى لانه على هذا التقدير لا يوجد الا في زيد  
وغير الوجود الذي ليس مشترك بل لفظا هو لفظ الوجود وحاصل

[illegible]



[illegible][illegible]











































علما فقه بل انچه فقه افوا اليه و تشييع او تفهيم علم اختلاف  
اشارة الازانه علم

الغذاء لا ذائع اعلمه قيل قول فيه نظر اذ لا يلزم من نفع الاغذية

اردو اظہار فی جمع الیہیات ام

ولا يلزم اليهود ايضا غمهم وايضا اثبات اعنيه بوفوتهم

الالهية هي التي لا يجوز ان يكون الوجود جزءا منها

مترتبة من غير احتياج الى اثبات القيمة الوجودية ثم جئنا بمثلها

از بیون علم الا قیام

يود بالمدوم ولا لك الجزاء فذا فربكنا الى غيا الترية اقول هذا

الحمد لله الذي جعلنا من عباده عبيداً لله

۱۱: اثبات نماز را که میخواند اعم منه قبولی و اعم الذاتی

المساوات

عالمی ادارہ صحت

ان الخلايا والذاتيا شعلا لا ذات واع منه وتنف بل الذاتيات بهذا

*[Faint handwritten notes at the bottom edge]*

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما

31537

فكسسه لا يقال لا حاجة الى قول الله بنا معنى (ان الوجود متناهي)

[illegible]

الوجود - فوجبه كلام الله هو ان الوجود دائم الزايات اذ لا داع من

مجلس اول در بیان احوال و حال

المستزكاة مع منه واذا كان كذلك كان ايراد قوله ذلك بيان اعني الوجوه

الذي هو في ذمته

وہاں سے لے کر آج تک ہر سال ہزاروں ہزاروں لوگوں نے اس کتاب کو پڑھا ہے۔

...











ان يكون واحد من تلك البوت بل يكون واحد يا جزء من عشرة اجزاء  
لانه الكثرة باعتبار اجزاء البوت لا باعتبار البوت كس  
بوت واحد هو واحد واذا اقتربت منه فتقور الكثرة الى كلامنا  
فثبت ان يكون الواحد حقيقة غير ذي اجزاء والاقبول هو اقل من كثره  
فيما لم اقتربت باعتبار الاجزاء واجزاء الاجزاء بالغا لايكون  
ان يكون ما في من واحد من تلك الاجزاء الا جزءا لانه لو كان له  
لكان تلك الكثرة باعتبار اجزائه فلا يكون هو واحد من تلك الاجزاء  
من ان الكثرة اذا كانت باعتبار اجزاء الشيء لا يكون ذلك الشيء واحدا  
منها فتأمل نعم قولنا اجزاء التحليلية كالحسن والفصل هو  
موجودة في الخارج بوجود الكل من حيث الذات وتاخرها  
عن الكل انما هو بصفة كونها اجزاء اذا لم تتحقق المادة والصورة  
الحادية والافق ضمنها متوقفا خارجا ومن قلة كثرته او  
الاوان تتحقق المادة والصورة كمال الاجزاء المتعينة لمصلحة  
لا يقول بان الماهية موجودة بالوجود بوصف جزئية بل انما  
موجودة بزمانه وقوعه ان ذاته غير متناهية بل قد يتعدي  
واما الاستدلال الاخر فجوهره ان الاستدلال لم يتحقق منع كون البسيط  
الحقيقي بهذا التركيب واراد بالبسيط الحقيقي ما لا يكون له جزء  
بالفعل ولا يقبل التحليل الى اجزاء ايفية والظان ان ما ذكره علي  
قاضي زاده

علي نقدي محمد اغا علي شيخ اشغال الحاسب في واحد بالفضل  
بجزء لا يتقسم بالفضل واما انه لا يقبل الانقسام والتحليل فلهذا  
عليه ان يكون الجزء واحدا لا يتقسم لكان التحليل الى الاجزاء وما هو  
من المقدمتين ان الكثرة اذا كانت باعتبار اجزاء الشيء يكون ذلك  
الشيء واحدا من اجزائه مسلم لكن لا يتبين في هذا الموضوع اذا الكلام في ان  
ما يقبل التحليل الى اجزاء الشيء لم يكن كثره من حيث الاجزاء  
حقيقة والكثرة فيه اغا علي في بالحق وما جعل منه يكون واحدا  
حقيقة ولكن يقبل التحليل والكثرة فيه ما ذكره خلط بين ما  
بالحق وما بالفضل فتأمل حال السمع هذا ان كان المولى  
قبلا قول التحقيق يتحقق تمكينا لا هذا الحد لو كان ان الوحد  
ليس جزءا لاجمع الماهيات لعم الدليل لان تقيضه هو ان يكون جزءا  
لجميع الماهيات واذا كان الكلام على نقدي لكون الوجود جزءا  
لجميع الماهيات لا يلائم النظر المذكور وهو لو كان الحد ان  
الوجود ليس جزءا لبعض الماهيات لكان دفعا ليم بان يكون جزءا  
لبعضه فلا يتم الدليل اذ لا يلزم من كون الوجود جزءا لبعض

فان قيل انما هو بصفة كونها اجزاء اذا لم تتحقق المادة والصورة  
الحادية والافق ضمنها متوقفا خارجا ومن قلة كثرته او  
الاوان تتحقق المادة والصورة كمال الاجزاء المتعينة لمصلحة  
لا يقول بان الماهية موجودة بالوجود بوصف جزئية بل انما  
موجودة بزمانه وقوعه ان ذاته غير متناهية بل قد يتعدي  
واما الاستدلال الاخر فجوهره ان الاستدلال لم يتحقق منع كون البسيط  
الحقيقي بهذا التركيب واراد بالبسيط الحقيقي ما لا يكون له جزء  
بالفعل ولا يقبل التحليل الى اجزاء ايفية والظان ان ما ذكره علي  
قاضي زاده







منقول القول  
 كلام العلامة لما كان في كلام العلامة بمقتضى قولنا لا حاجة في إثبات التركيب  
 في التركيب وكونه فرد وهذا في الفاديات لا في الجبرية سبب في التركيب  
 مطلقا لا في الممكن ولا في الواجب ثم إذا الجبرية سبب في التركيب  
 في التركيب لا في الممكن ولا في الواجب ثم إذا الجبرية سبب في التركيب  
 كلام العلامة في جوابها في قولنا لا حاجة في إثبات التركيب  
 في التركيب وكونه فرد وهذا في الفاديات لا في الجبرية سبب في التركيب  
 مطلقا لا في الممكن ولا في الواجب ثم إذا الجبرية سبب في التركيب

[illegible]











منه ان لا يكون له وجود بل يمكنه وكل ممكن يحتاج الى علة فبذلك  
 ثابت الحاجة الى علة في كل ممكن فمع الدليل انه وما قيل في الجواب  
 من ان كل ما ينفرد به فان بطله لئلا ينفرد فان تصافه ذلك  
 به او كونه به هو او ما شئت فسمه امر لا يستغنى عن العلة فان  
 الاشياء مثلا لا يحتاج الى ما يحل محلها اما في كونها او فيحتاج الى علة  
 وذلك فان كان في وسط العمل بين الشيء ونفسه متمتع بالذات واما  
 كونه شيئا او فيحتاج الى سبب بالذات فيكون ذلك حكم الحكماء بان  
 وجوده واجب عليه في نفسه وجوده عن غيره اذ لو كان غير  
 فارتبنا طرما ان يكون له شيئا عن ذاته فيلزم ان تقوم الذات  
 بالوجود عما وجوده او عن غيره فيلزم افتقار الواجب الى الغير  
 من فروع لا تمان ان اراد ان كل ما ينفرد به فان اتصاف ذلك الشيء  
 سواء كان ذلك الاتصاف ضروريا او ممكنا لا يتغنى عن العلة فبذلك  
 البطلان لان من قواعدهم المقررة المشهورة هو ان علة الاشياء  
 هو الامكان وايضا ضرورة ما كتبه بان شأن العلة الترتيب فاذ  
 كان الاتصاف ضروريا فالحاجة الى الترتيب وايضا ان تمان

بالنظر الى الوجود بل يمكنه وكل ممكن يحتاج الى علة فبذلك  
 ثابت الحاجة الى علة في كل ممكن فمع الدليل انه وما قيل في الجواب  
 من ان كل ما ينفرد به فان بطله لئلا ينفرد فان تصافه ذلك  
 به او كونه به هو او ما شئت فسمه امر لا يستغنى عن العلة فان  
 الاشياء مثلا لا يحتاج الى ما يحل محلها اما في كونها او فيحتاج الى علة  
 وذلك فان كان في وسط العمل بين الشيء ونفسه متمتع بالذات واما  
 كونه شيئا او فيحتاج الى سبب بالذات فيكون ذلك حكم الحكماء بان  
 وجوده واجب عليه في نفسه وجوده عن غيره اذ لو كان غير  
 فارتبنا طرما ان يكون له شيئا عن ذاته فيلزم ان تقوم الذات  
 بالوجود عما وجوده او عن غيره فيلزم افتقار الواجب الى الغير  
 من فروع لا تمان ان اراد ان كل ما ينفرد به فان اتصاف ذلك الشيء  
 سواء كان ذلك الاتصاف ضروريا او ممكنا لا يتغنى عن العلة فبذلك  
 البطلان لان من قواعدهم المقررة المشهورة هو ان علة الاشياء  
 هو الامكان وايضا ضرورة ما كتبه بان شأن العلة الترتيب فاذ  
 كان الاتصاف ضروريا فالحاجة الى الترتيب وايضا ان تمان

منه ان لا يكون له وجود بل يمكنه وكل ممكن يحتاج الى علة فبذلك  
 ثابت الحاجة الى علة في كل ممكن فمع الدليل انه وما قيل في الجواب  
 من ان كل ما ينفرد به فان بطله لئلا ينفرد فان تصافه ذلك  
 به او كونه به هو او ما شئت فسمه امر لا يستغنى عن العلة فان  
 الاشياء مثلا لا يحتاج الى ما يحل محلها اما في كونها او فيحتاج الى علة  
 وذلك فان كان في وسط العمل بين الشيء ونفسه متمتع بالذات واما  
 كونه شيئا او فيحتاج الى سبب بالذات فيكون ذلك حكم الحكماء بان  
 وجوده واجب عليه في نفسه وجوده عن غيره اذ لو كان غير  
 فارتبنا طرما ان يكون له شيئا عن ذاته فيلزم ان تقوم الذات  
 بالوجود عما وجوده او عن غيره فيلزم افتقار الواجب الى الغير  
 من فروع لا تمان ان اراد ان كل ما ينفرد به فان اتصاف ذلك الشيء  
 سواء كان ذلك الاتصاف ضروريا او ممكنا لا يتغنى عن العلة فبذلك  
 البطلان لان من قواعدهم المقررة المشهورة هو ان علة الاشياء  
 هو الامكان وايضا ضرورة ما كتبه بان شأن العلة الترتيب فاذ  
 كان الاتصاف ضروريا فالحاجة الى الترتيب وايضا ان تمان

ان الحكماء ومن انقسم من اجل ان اثبات الصانع لا يتقيد  
 بالاولوية الذاتية عن العلة ولو كان مقابلة الصفة للموضوع  
 سواء كان الاتصاف ضروريا او لا عندهم مستقلا لا يحتاج  
 الى علة لما اصحابوا الى ذلك بل كان لهم ان يقولوا بما تقدمت  
 الاولوية الذاتية ان اتصاف كماله بالوجود سواء كان الاتصاف  
 والالتزم تقوم الشيء على نفسه بالوجود او كونه موجودا بغيره  
 فتعدوه فيكون موجودا آخر غيرهم وتنقل الكلام اليه لا اخر ما  
 قالوا في اثبات الصانع جل وعز وان اراد ان كل ما ينفرد به  
 فان اتصاف ذلك الشيء به وبقوته له البتة يكون ممكنا فيحتاج الى  
 سبب وان ليس في كلامه عن هذا القول ولا يحل على يدك عليه  
 ولا انش وانيه لو تم ان كل ما ينفرد به يكون اتصافه في الشيء  
 بل انظر ان بطله بعض الاوصاف ضروريا واجب كذا في وجوبه لا  
 ممكنا لكان كافيا في ان وجود الواجب ليس زائدا عليه لان كل  
 هو وجوده زائدا عليه ممكن لكون اتصافه بالوجود ممكنا على  
 ذلك التقدير لا واجبا فلا يكون لهية اعترض ما قد قل في البرهان اقول  
 في هذا الكلام

وانه خلافا لما ذهب اليه فيما ذهب اليه في الدليل  
 فلا يكون له في الدليل







ان كان الاتصاف نظرا لذات الاتصاف وهذا لا يقع مكانا  
 بناء على ما سمعت مما ذكرنا في دفع ما روي في  
 الواجب اذ لم يرد واجبا لذات الواجب كما قاله الاشاعرة فيحتاج الى  
 ان يرد ان الواجب نظرا له ولو بالنسبة وهو الاتصاف بمكانة  
 لا يستفاد عن علمنا لما هو الوكيل الذي ذكره **والله اعلم** لان الله  
 غيبه للوجود لا بد ان يكون له وجود قيل والحق ان من قال بان  
 ما بينه وبينه لوجوده فقد قال بان وجوده عين ما بينه وبين  
 حيث لا يشعر به اذ لا معنى لكونه موجودا الا كونه حيث يترتب عليه **الان** ان محمولات  
 ولا معنى لكونها بينه وبينه وجوده الا ان الاشياء ترتب عليه **ترتب**  
 على ذاته تعالى وهو بداهة نشأته لتلك الآثار وفصلها بخلاف الممكنات  
 فان آثارها يترتب على وجودها واذا علمت هذا فليس ملما  
 ان ذات الواجب اذا فرض نشأته لوجوده لكان هو بداهة على ذلك  
 التقدير من نشأته لا قولنا لآثار وهو الوجود الواجب فيكون قد اشترط  
 وجوده وقد فرض غيره فاحفظ هذا فانه من متفرداتنا الى  
 لم يأت بمنزلة هذا المقام احد من سبقنا من علماء الكلام و  
 وكما ان العلم اقول انه قد وجد الوجود بمبدأه لا يمتد  
 الا كلام وقالوا ان ان الذات قد اتت ذات النار بها فوشد

[illegible][illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠







*Journal of Management Studies*, 19(1), 67-80.

١  
 آخر التجرد اذ هو على يلوته باعتبار وجوده في نفسه ممثلاً لا يمكن  
 واما باعتبار وجوده الذهني وان كان ممثلاً فلا يلوته مقصودا  
 بهذا اذ من قال يلزم افتقار واجب لوجوده في نفسه لا لوجوده  
 منفصل لان الوجود الذهني بجميع مراتبه لا يحتاج الى سبب  
 منفصل وهو الذهني وهذا لا ينافي في الواجبية بل كفا في الجواب ان  
 يقال ان تجدد وجوده انما يكون واجباً بالغير ممكن في نفسه وذلك لا  
 ينافي امكانه نظراً الى ذاته بمعنى ان شئونة الذات واجب بالغير ممكن  
 في نفسه ويمكن حمل كلامه انه عليه بان يحمل الممكن في نفسه على ان التجدد  
 ممكن في شئونة الذات في نفسه وبحمل الحصول لغيره على ان لغيره قيد للوجود  
 ويكون متعلقاً بالحصول مقارناً للذوات او على ان يكون قيد للحصول  
 والحداد بالوجود بالوجود بالغير والاول ظاهر لان مناط التفرع  
 الاعتناء به هو الوجود بالغير والامكان بالذوات لكن ما كتبته  
 وكان من ان الوجود على قسمين اعمى لا يلزم الذي عليه لثاني هذا  
 ولكن ما ذكره من الاعتناء به وجواب اوله لا يلزم حمل كلامه على  
 انه اراد بول التجرد واجباً وممكناً انه واجب بالثبوت ويمكن الثبوت للذات

[illegible]



[illegible]

هو عدم العرض ولهذا قال في سببه علم بوجوده واما ثانيا  
والسبب في سببه العلم بوجوده واما ثانيا  
فلا في الكلام على تعريه ان لا يكون الوجود مقتضيا للتجدد والوجود  
عند الخلق عين الواجب فلو كان التجدد واجبا بالنظر الى ذات الواجب  
لكان مقتضى الوجود والعروض فلا فقه واما ثانيا فلا في هذا  
وان دفع الاجواب عن وجه تنافي الافتقار الى السبب مطلقا كمن فيه  
اعتراف بفناء الدليل حيث جعل في سبب التجدد الذات في علم ينفرد  
افتقار الواجب في تجدد السبب منفصل عما ادعاه المستدل  
وتوضيحه ان هذا الكلام مشعر بتسليم ان التجدد واجب بثبوته للذات  
نظرا الى الذات وبذلك تسليم انه واجب نظرا الى الذات كانت الذات سببا  
فما ينبغي في سبب منفصل بالاجاب علم تسليم ذلك من الحكم بالاسم  
هو كونه واجبا بالغير وانه كان كذلك الغير بالذات او غير ما قد  
لا ينافي امكانه بالذات عما قد رآه واما ربا فلان ثبوت التجدد  
في نفسه مما لا ينافي تنفعا الواريد بثبوته في الخارج اما لو اراد بثبوته

[illegible]

بالتجوز في شئ فالاضحية وجود الصفة في نفس الذات  
غير محذور فقلت قد مر في الشيخ في الفصل الخامس من التمهيد  
الشقاء بان لا يكون له وجود في نفسه يستحيل ان يكون له  
وجود الخ قوله كذا ساء وبعضهم قد فصل هذا المعنى  
الخ اقول لا شك ان الوجوب والامكان والاستيعاب انما يكون  
كيفية نسبت الوجود الى الذات الوجود الذي يكون له وجود  
الذات به فان كان ذلك الوجود في الواجب فهو عينه لا المطلق  
فاعبار بالوجوب بالنظر الى المطلق باعتبار الوجوب بالنظر الى  
السلب اللازم لم يبع وليس في هذا الاعتبار فائدة هنا قيل  
اقول قد حمل نون الذوات متفنيا للوجود عما يكون مقتضيا لكونه  
قدرا للوجود لا عما يكون مقتضيا لكونه موجودا بالوجود المطلق  
متصفاه بناء على انه لو حمل لما بهذا النعم من عروضة بهذا المعنى  
لواجب لكون الواجب موجود امرتين مرة بالوجود الخاص  
الذي هو عينه ومرة بالوجود المطلق والقول بان الواجب  
وان كان عين وجوده الخاص لكنه ليس موجودا بالوجود



[illegible]

الاثار عليهم باعتبار هذا الوجود ولا من قبل المطلق في ذلك  
 ان الوجود الخاص به  
 العرب ولما الوجود المطلق فهو متصف بصفات وعارضا  
 ان الوجود المطلق  
 موقوف وهو ببناء متصف بالواجب كنه ببناء بحيث يكفان  
 فيكون واجبا  
 ينشأ من هذا المعاد في وهما معناه لوجود بخلاف فكانت  
 في الوجود  
 فان عدوا لوجودها بالوسط الذي اقول ما ذكره من اول الحديث  
 ان المطلق فلا يولد واجبا  
 الى قوله ويمكن ان يقال مذكورة في الشيء الجديد للجزء يكون قوله  
 في هذا كما في الجواب في نام وقد ان كل ما ليس في شيئا  
 كما في الوجود الخاص فلم يد في اقتضاء شياء فمرو ان الا  
 كنه في المطلق  
 قد عرفت ان مقتضى الحال ان الكلام في اقتضاء الوجود الخاص  
 ان الكلام يجب الفصل  
 صدق المطلق عليه والتقدير بزيادة الواجب الخاص للمطلق ليس ما  
 في الوجود المطلق  
 بالاستقلال في الاقتضاء علم الاقتضاء كنه افرصلا لبالا ذات  
 ولا بالوسط والمناقشة في العبارة بعد وضع المقبول شيئا  
 بان يقال مثلا ان الوجود لا يقتضاء الاقتضاء شيئا  
 و اقول يمكن الجواب عن قوله فكيف لا يقال في وجود خاص فانه  
 في الوجود  
 يقتضي صدق المطلق بوجه فمرو شيئا لوجود الخاص





مقتضى الصلح المطلق عليهم اما اوله فلا يجوز ان يكون المطلق  
 في نفس الامر  
 ذائبا لخاص من بناء علم مقتضى الوجود في هذا العلم  
 يجب تخصيصه بوجوه الحركات ليم الكلام في ان الحركات  
 مثلا تصور لا قضاء واما ثانيا فلان لا يكون مقتضى الوجود  
 اذ لا يقتضيه بين الشيء وقاينه ولكن مقتضى الوجود  
 الى غير مرسوم واما ما ذكره بقوله ويمكن ان يقال في فاقوله  
 فلا يكون الوجود والخاص مقتضيا لصلح  
 من كلام الاستاذ في تعليلاته على التورع المذكور **والحق**  
 في الشبهة المذكورة لا يتبين  
 وعن الثالث بان لا يتم عدول لوجوه بل الوجود عين ما يتبين  
 اقول بهذا لا يصلح جوابا عن الدليل الثالث ذال لا يستلزم  
 موقوف على الوجود الوجود على ما قيل بناء على ان اضافة  
 الذات والوجود وكان يقتضي انما في ثبوتها فلهذا لا يتبادر  
 الذات والوجود لا يتصور شيئا الوجود له سواها فلهذا  
 او غير قابل للمتميز في الجواب ما من ثبوت الذات وذلك لا  
 او من كونه اضافة وما من كونه عرضا فيه لمقوده لم يجرها  
 المستدل فتدبر قوله **فان قيل** ما بالاختلاف في  
 كان ما هو في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد  
 في قولنا انما في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد

في نفس الامر واحد  
 في قولنا انما في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد  
 في قولنا انما في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد

في قولنا انما في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد

غير متشابه فلا يمكن ان يوضع لكل منهما اسم واحد كذا في  
 في معنى واحد يوضع باعتبار ذلك المقتضى المشترك لهما كرايب  
 الباه فانها غير متشابهة بالثبوت فلا يمكن ان يوضع لكل من  
 منها اسم كثرها مشتركة في معنى واحد هو التفرقة بالمر فوضع  
 جميعا باعتبار هذا اللان لفظ الباه فذلك هو الترتيب مشترك في  
 بهذا اللفظ مشترك الباه في المفهوم منه لكن تحقق في ذلك المفهوم في  
 تلك الترتيب مشترك في ترتيبها بفصل الترتيب التفرقة كذا ما يتبين  
 على بعض اوجه هذا هو مقتضى من الاختلاف بالضمف والاشبه  
 واما تلك الاشياء من حيث النسبة لتلك الاشياء اسم فليكون تلك  
 مشتركة في هذا اللفظ باعتبار تلك النسبة والمفهوم منه فان ذلك  
 الفايات مشتركة في النسبة الى الفايات الواحدة كقولك صحن للدواء  
 والدواء والنصر فانها مشتركة في النسبة الى الفايات المختصة  
 وبل لمصلحة لكن تحقق الصفة في عين بعضها وتبرأ عليها اكثر من  
 تحقق في عين بعضها اخرى وتبرأ عليها وبالجملة المنة الحاصلة في  
 عن تلك الامور مختلفة واحد لكن تحقق في الواقع مختلف فاختلاف

في قولنا انما في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد

في قولنا انما في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد  
 في قولنا انما في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد

في قولنا انما في مفهوم اللفظ قيل اقول في تجميع ان يكون لا  
 كثر من مختلفه اسم واحد يعني واحد ذلك اما لان تلك الاشياء  
 في نفس الامر واحد



فإن اتحاد القيم والاختلاف في الصفات والصفات لواقع أو لان تلك  
الاشياء بمبدأ واحد باعتبار نسبة تلك الاشياء الى المبدأ بطلان اعتبار  
هم الواحد الى غير ذلك مما يطلو لاكتساب بذكره والحاصل ان مدبر المبدأ  
هو الذي يقرر ما يطلع عليه السالكين

واحدان یونہی کہ ایک میرے یہاں عنوان خالص وجود کے ذہنی  
 وجود وجود ذہنی مفہوم مختلف ہے جس کے  
 میں کل مندرجہ بالا معنی واحد و یونہی تحقق ذہنی عنوان کے ہیں

ذلك العنوان بحقيقة الواقعة في ضمن بعضها اكثر وفي ضمن بعضها  
اقل كما يشاهد واما بالقديم والناظر بان يكون تحقيق ذلك العنوان و  
تت قوله كنوك وصحة لده واءنا

الذي يحصل في عا الواجب ولا عا المستكثات ثانياً وأما بالاولوية في  
والتي هي متحدة في الاولوية  
الاولوية بان يكون صدقة على بعض الأول من صدقة على بعضاً من الأول

الأولى بالموجودية من الممكن لأن موجودية لذاته وموجودية

فلا جلال  
! يمكن فهمه وما قيل لتحقيق الاتحاد والاختلاف بالشه والضعف

والضيف المعبر به في القول بالتشكيك وبين الفرق بينه وبين الذي  
والفرق ان القول بالتشكيك هو المشتق وهو مفهوم واحد وفي  
والاختلاف في المعنى مثلاً المفهوم من الابيض في واحد ما في

هو افاد بياض والاختلاف في تلك الاورد بجمع الفصول

فقد كونه بحيث ينتزع من العقل بموتة الوهم امثال الاضغف

اما لا يتوهم الخسوم الواحد الحاصل من البياض وامثاله في الدهن الو

انه ليس مقولاً بالتواطع اذا لمعبراً عن قول بالتواطع الاستواء

باعتبارها مفضلاً لوالد الكلي مستول على أفراده أما بالنسبة لأمها

في الممنوع من التناول لا في الممنوع مطلقا لاننا نقول قد حرط

[illegible]



















[illegible][illegible]



ان قيل ذلك المقول هو ما في الخارج فلا يكون من اشياء  
غير الصورة الخارجية بل ان كان كونه معلوما لا من حيث العلم بل  
افيه من ذلك المقول في الماقل ليحقق النسبة المحسوسة  
فيم نظر لان اشياء صورة اه لا يتحقق بكونه النسبة فيعلم  
بالعاقبة بينهما قول وذلك لان الضرورة ممكنة بان النسبة  
بين الشيء والمعلوم لا يمكن فيما يتقدمان بل في العاقبة  
عنا لاضافة وبين الماقل والمعلوم لا بد من نحو وجود  
واذ ليس في الخارج في صورة الذهني اقوله بهذا اشارة الى بعض  
ما ذكرته واما ما ذكره بقوله ذلك لان الضرورة ممكنة اه  
فكلام مشهور في كونه في الخارج لا في العلم بل في العلم  
سواء شئت الوجود في الحقيقة لان الاشياء في العلم وجودها  
لها وجودا في العلم وجودا في العلم ككلامه فكذلك في العلم  
واما ان لها وجودا في العلم فيكون قولك في العلم في العلم  
بالوجود في العلم وتوحيده ككلامه ان يكون في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم

ان قيل ذلك المقول هو ما في الخارج فلا يكون من اشياء  
غير الصورة الخارجية بل ان كان كونه معلوما لا من حيث العلم بل  
افيه من ذلك المقول في الماقل ليحقق النسبة المحسوسة  
فيم نظر لان اشياء صورة اه لا يتحقق بكونه النسبة فيعلم  
بالعاقبة بينهما قول وذلك لان الضرورة ممكنة بان النسبة  
بين الشيء والمعلوم لا يمكن فيما يتقدمان بل في العاقبة  
عنا لاضافة وبين الماقل والمعلوم لا بد من نحو وجود  
واذ ليس في الخارج في صورة الذهني اقوله بهذا اشارة الى بعض  
ما ذكرته واما ما ذكره بقوله ذلك لان الضرورة ممكنة اه  
فكلام مشهور في كونه في الخارج لا في العلم بل في العلم  
سواء شئت الوجود في الحقيقة لان الاشياء في العلم وجودها  
لها وجودا في العلم وجودا في العلم ككلامه فكذلك في العلم  
واما ان لها وجودا في العلم فيكون قولك في العلم في العلم  
بالوجود في العلم وتوحيده ككلامه ان يكون في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم

بأننا نحكم احكاما ايجابية صادقة على الموجودات الخارجية  
لان حيث هي موجودات خارجية كالحكم على زيد بانه انسان  
فان زيد انسان ولو لم يكن في الخارج في وقت نحوا من  
لوجوده في وقت يصح الحكم الايجابي من جهة متماثل قوله  
فكذلك فيعلم ان وجودات غير متماثلة اقوله الوجود  
امرا اعتباريا كاذبا ليس له حقيقة في وجوده وجود  
انما هو باعتبار العقل والعقل لا يتقدم على اعتبارات غير  
متماثلة فالخاصل من الموجودات بالفعل ليس لا متماثليا  
فقد امكن ان يكون له في الحقيقة في حصوله بين الامرين وهرنا  
بما افرق هو ان يكون له في الحقيقة في حصوله بين الامرين وهرنا  
متماثلة متماثلة موجودة كالخارج والبدنة وكذا انصفت  
بصور متماثلة موجودة لانه في الحقيقة كاهل هو اهل والولي  
جاء فيم لانه يتحقق بمواهبه وقيل الفرق لا في الصورة  
الاخرى اعراض غير متماثلة او صور كذلك محصورة بين الحما  
مربع ولا يخفى على الفطن ان تلك الامور لا تسلم متماثلة

ان قيل ذلك المقول هو ما في الخارج فلا يكون من اشياء  
غير الصورة الخارجية بل ان كان كونه معلوما لا من حيث العلم بل  
افيه من ذلك المقول في الماقل ليحقق النسبة المحسوسة  
فيم نظر لان اشياء صورة اه لا يتحقق بكونه النسبة فيعلم  
بالعاقبة بينهما قول وذلك لان الضرورة ممكنة بان النسبة  
بين الشيء والمعلوم لا يمكن فيما يتقدمان بل في العاقبة  
عنا لاضافة وبين الماقل والمعلوم لا بد من نحو وجود  
واذ ليس في الخارج في صورة الذهني اقوله بهذا اشارة الى بعض  
ما ذكرته واما ما ذكره بقوله ذلك لان الضرورة ممكنة اه  
فكلام مشهور في كونه في الخارج لا في العلم بل في العلم  
سواء شئت الوجود في الحقيقة لان الاشياء في العلم وجودها  
لها وجودا في العلم وجودا في العلم ككلامه فكذلك في العلم  
واما ان لها وجودا في العلم فيكون قولك في العلم في العلم  
بالوجود في العلم وتوحيده ككلامه ان يكون في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم

ان قيل ذلك المقول هو ما في الخارج فلا يكون من اشياء  
غير الصورة الخارجية بل ان كان كونه معلوما لا من حيث العلم بل  
افيه من ذلك المقول في الماقل ليحقق النسبة المحسوسة  
فيم نظر لان اشياء صورة اه لا يتحقق بكونه النسبة فيعلم  
بالعاقبة بينهما قول وذلك لان الضرورة ممكنة بان النسبة  
بين الشيء والمعلوم لا يمكن فيما يتقدمان بل في العاقبة  
عنا لاضافة وبين الماقل والمعلوم لا بد من نحو وجود  
واذ ليس في الخارج في صورة الذهني اقوله بهذا اشارة الى بعض  
ما ذكرته واما ما ذكره بقوله ذلك لان الضرورة ممكنة اه  
فكلام مشهور في كونه في الخارج لا في العلم بل في العلم  
سواء شئت الوجود في الحقيقة لان الاشياء في العلم وجودها  
لها وجودا في العلم وجودا في العلم ككلامه فكذلك في العلم  
واما ان لها وجودا في العلم فيكون قولك في العلم في العلم  
بالوجود في العلم وتوحيده ككلامه ان يكون في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم  
ان يكون وجودا في العلم لان الاشياء وجودها في العلم في العلم











فصل في بيان

الحال في النوم

الخطبة في يوم الجمعة في شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٥



[illegible]

او بعد ما كان قول عام مله من اليمين مستفاد من كلام الاله  
 قوله **وكان له** واما قوله **وكان له** فانه لا يثبت له  
 ليس السلب جزء من مبرها انما بالسلب هو معتبر في مفهوم الاله  
 المحمول لا المحمول لان صفة المحمول العينية يقتضي وجوده  
 صفة كالحصول في ذلك ما ذكرنا قوله فان مرجع الاتصاف بها  
 عدم الاتصاف بما هو سلب له اقول لا يخفى عليك انه لو تدبر في  
 الثبوت في قول المستدل للثبوت الصفة لانه في الثبوت له بانه لانه  
 اريد الثبوت الخارجي فيقتضي ثبوت الموصوفات الخارجية ولا اريد  
 الثبوت الذاتي كان استدل بالاثبات عاينه سقط الاعتراض المذكور  
 بل الصواب ان يقال ان الاله في الجملة من غير تعيينه بالخارج او  
 الذهن ومن غير ملاحظة توقيفه وتساوله الخارجي والذاتي ولا يخفى  
 عليك انه بهذا الاعتراض يندفع التوقيف المذكور في الشرح اية **قال الله**  
 ان كل موجود في الاعيان فهو شخص اقول ان اريد بالمتشخص مفعول  
 الشخص فالكبر كعم والنظر على ان من يقول بوجوده انما  
 في الاعيان وانما اريد بمجموع المفعول والشخص فالضمير في  
 وهو قول الله لا يخفى من ان الشخص



لست بمطالع الخوف وهو خط ميم •  
في فائه الخوف هو الخط الميم •  
فكلامه لا يخلو من الخط الميم •  
لنقيده واحد من اليمين •  
لنجله في نقيده السيد •  
لأنه لا يتقدم اليه •

[illegible]

1940

...

...

...



Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with several lines of text visible. The text is written in a cursive style and includes some numbers and letters.



فقد علمنا ان  
مع قطع النظر عن  
الاشياء المتماثلة  
فانها لا يمكن ان  
تختلف في ذاتها  
بل هي واحدة في  
الذات والاختلاف  
يكون في الصفات  
فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات  
فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات  
فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات

بل الكمال هو الطبيعة الحاصلة في الذهن الذي هو معروف في الشغل الفهمي  
مثلا اذا لاحظنا زيدا من حيث انه انك فربما ثلثه امور زيدا  
شخص فارسي ليس بكلمة ومفهوم الانسان من حيث هو صورة شخصية  
ومعروف في الشخص الذي هو وايضا ليس بكلمة لانه صورة في حقيقة  
في نفس فرعية ومفهوم الانسان مع قطع النظر عن شخصه لانه  
وهو كمال مشترك بين الكثيرين بمعنى انه لو وجد في الخارج

في مادة زيدا لانه زيدا وان وجد في مادة غير كان عينه وود  
ولو فسر الطبيعة بحيث يفهم على الصورة العقلية الشخصية لزم ان يكون  
شخص واحد فرسي وكليا والقول بان الصورة العقلية من حيث  
صورة عقلية شخصية في نفسا شخصية فرعية ومن حيث انها نظام

لكنهم من كليات فلا يلزم ان يكون شيء واحد من جهة واحدة فرسية  
وكليا بل من جهتين ولا يحدور فيه مدقوع بان الاختلاف بينهما  
الوجه لا يكتم في صورة المتماثلين اذ هذا الاختلاف بنفس  
المتماثلين والاختلاف في معنى لصور المتماثلين كما ان يكون  
عينا الاختلاف بالمتماثلين اذ لو كان الاختلاف بنفس المتماثلين

فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات  
فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات  
فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات

بلهين كافيا في صورة ما لجاز صدق جميع استقالات عيان  
واحد مثلا نقول عما هذا التقريب يجوز ان يكون زيدا كاتبا لولا  
كاتبا فان صورة الكاتب عليه من حيث قيام الكتابة به وصورة  
اللاكاتب عليه من حيث عدم قيام به فالجملتان مختلفتان  
فان قلت مفهوم الانسان كالمس في الخارج الا شخصا كذا  
ليس في الذهن الا شخصا لانه عند حصوله في الذهن يكون  
بالذهن الشخصي وشخصا بالشخصية الذهنية فلم يقولوا ان الكمال  
موجود في الذهن لان الخارج مع ان مطلق الموجود شخص

قلنا وان كان المفهوم الحاصل من الانسان في الذهن في الواقع  
شخصا لكن للذهن ان يلاحظ مفهوم الانسان ولما يلاحظ  
مفهوم شخص ما شخصا اصله في هذه النجوم من الوجود والذهن  
فالعن الشخص وان كان في الواقع شخصا وتوحيده هو  
اذ لا مطلقا نزيد مثلا من حيث انه انسان فليس في ذهننا في  
تلك المرتبة المفهوم الانسان الذي ننظر به في زيد ونجعل آية  
لملاحظة وليس في تلك المرتبة قيام بالذهن في شخصه بغيره

فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات  
فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات  
فانما هو الذي  
يختلف في الصفات  
وليس في الذات







[illegible][illegible]



في الخارج بحيث انه خارج عن الذهن بنفسه لا بصورة فانه قال  
 في حاشية المطالع لا يقال بهذا انما يتم في الموجودات الخارجة  
 دون المعلوم فانها موجودات ذهنية لكونها صوراً عقلية وايضا  
 قد عرفوا الجوهري بما هيته اذ وجوده في الخارج كانت لا في موضوع  
 وقالوا فائدة قولنا اذ وجوده اذ فلا ضرورة للجوهري في توقيف  
 الجوهري فانه وان كانت باعتبار وجوده في الذهن في الموضوع من خارج الذهن  
 وكان شغوا وكيننا لكن بحيث اذ وجوده في الخارج كانت لا في موضوع  
 وجوهها فلو كانت صورة الجوهري مثلا موجودة في الذهن بحسب  
 الموجود الخارج كوجود البياض في الجسم فيوجب هذا الوجه في الخارج  
 محتاج الى الموضوع فلم يصح ما انما اذ وجوده في الخارج كانت  
 لان موضوع وايضا لو كان العلم بالجوهري موجودا في الذهن بالذات  
 الخارج وكان شغوا باعتبار هذا الوجود فلو كان جوهريا ايضا  
 بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالماهية لزم ان يكون شغوا واما  
 وجوده باعتبار وجوده في الخارج وذلك غير جائز قال في  
 في النهاية لثنا بعد ما بين ان الصورة الحاصلة عن الجوهري في

[illegible]

في العقل وجوده فان قيل قد جعلتم ماهية الجوهر تارة تكون مضافا  
 وتارة تكون جوهر وقد منتم هذا فنقول اننا نشأ ان تكون ماهية  
 مفعي بوجوده في الاعيان مدة جوهر وجودة مضافية يكون في الاعيان  
 لا يجتمع في موضوع البتة ولم نمنع ان يكون معقول تلك الماهية  
 يصير مضافا الى يكون موجودا في النفس كما يمارى لا كالجزء منها  
 انتهى وانه لكان العلم بالتمتعات موجودا في الخارج والعلم  
 بتوحيده معلوم بالماهية كانت الماهية المتمتع الموجودة في الخارج  
 موجودة في الخارج هذا خلف وقد ذكره قدس سره عند قول المصنف  
 والموجود في الذهن موجود في الخارج جوابا ولا اورد  
 ان اردت بقيام به في العيان ان قيامه به كماله وجود المنة في  
 وانما يكون كذلك ان لو كان موجودا في العيان وذلك منقول عن  
 المحاكات فان قلت ما ذكرت كله انما يلزم لو قلنا بوجود  
 العقلية في الخارج وجودا اصليا يكون مبداءا للاشياء المطلوبة  
 ونحن لا نقول به قلت في وجه التناع لفظيا اذ نحن ايقن لا غنى  
 والا وجودها العيان ان يمتد به عليه للشارح اذ يجتمع بل هنا

[illegible][illegible]



الوجود في الدنيا اذ لم يصدق عليه وجود الحوادث في هذا الزمان  
 ذكره من ان الضرورة قاضية بان العلم يشبه علمه لا شأنا  
 اراد ان لا يرد خلا في شبه لا شأنا في الجملة فذلك لا يتحقق وجوده  
 خارج فكيف وكثير من الامور في الدنيا والا علم كالمعلم اليقينية  
 وعدم المانع والمقدور على الامكان مما لا يرد في وجوده معلو  
 كقولهم الا قد اجمعت المقصود  
 في الحوادث وان اراد انه مؤثر في تأخير في الحوادث في نفسه فذلك م  
 بل هو عين التناقض وما نقله من الجواب بقوله وايضا ما قيل جواب  
 شأنا في التجرد وما اورد من كلام الاستاذ قال ان العلم لا يتناول  
 بل هو صفة الحادثة والبرودة الكلية ان اقول ان لا يتناول ذلك  
 الكلية لتقوية المعارضات فتمت بالذليل ان شأنا في قوله  
 ان لو كان تصور الشئ مستلزما ما اقول مستلزما تصور الشئ  
 وجوده في الدنيا غير منكر في حقايقه لا انه مقدم على علمه بل  
 بل ان وجوده في الدنيا يشترط العلم على ان الحاصل في الذ  
 قائم به وهو انما يقولون به فبناء على المعارضات على المقولتين  
 ان الحكماء لا يكتفون به  
 المستبين عنده بهذا ولا يخفى انه لو لم يكن العلم على ما نقله

والا فلو كان العلم على ما نقله من الجواب بقوله وايضا ما قيل جواب  
 شأنا في التجرد وما اورد من كلام الاستاذ قال ان العلم لا يتناول  
 بل هو صفة الحادثة والبرودة الكلية ان اقول ان لا يتناول ذلك  
 الكلية لتقوية المعارضات فتمت بالذليل ان شأنا في قوله  
 ان لو كان تصور الشئ مستلزما ما اقول مستلزما تصور الشئ  
 وجوده في الدنيا غير منكر في حقايقه لا انه مقدم على علمه بل  
 بل ان وجوده في الدنيا يشترط العلم على ان الحاصل في الذ  
 قائم به وهو انما يقولون به فبناء على المعارضات على المقولتين  
 ان الحكماء لا يكتفون به  
 المستبين عنده بهذا ولا يخفى انه لو لم يكن العلم على ما نقله

لا بد من العلم  
 ان العلم على ما نقله من الجواب بقوله وايضا ما قيل جواب  
 شأنا في التجرد وما اورد من كلام الاستاذ قال ان العلم لا يتناول  
 بل هو صفة الحادثة والبرودة الكلية ان اقول ان لا يتناول ذلك  
 الكلية لتقوية المعارضات فتمت بالذليل ان شأنا في قوله  
 ان لو كان تصور الشئ مستلزما ما اقول مستلزما تصور الشئ  
 وجوده في الدنيا غير منكر في حقايقه لا انه مقدم على علمه بل  
 بل ان وجوده في الدنيا يشترط العلم على ان الحاصل في الذ  
 قائم به وهو انما يقولون به فبناء على المعارضات على المقولتين  
 ان الحكماء لا يكتفون به  
 المستبين عنده بهذا ولا يخفى انه لو لم يكن العلم على ما نقله

عليه فذلك من ان العلم على ما نقله من الجواب بقوله وايضا ما قيل جواب  
 شأنا في التجرد وما اورد من كلام الاستاذ قال ان العلم لا يتناول  
 بل هو صفة الحادثة والبرودة الكلية ان اقول ان لا يتناول ذلك  
 الكلية لتقوية المعارضات فتمت بالذليل ان شأنا في قوله  
 ان لو كان تصور الشئ مستلزما ما اقول مستلزما تصور الشئ  
 وجوده في الدنيا غير منكر في حقايقه لا انه مقدم على علمه بل  
 بل ان وجوده في الدنيا يشترط العلم على ان الحاصل في الذ  
 قائم به وهو انما يقولون به فبناء على المعارضات على المقولتين  
 ان الحكماء لا يكتفون به  
 المستبين عنده بهذا ولا يخفى انه لو لم يكن العلم على ما نقله

لا بد من العلم  
 ان العلم على ما نقله من الجواب بقوله وايضا ما قيل جواب  
 شأنا في التجرد وما اورد من كلام الاستاذ قال ان العلم لا يتناول  
 بل هو صفة الحادثة والبرودة الكلية ان اقول ان لا يتناول ذلك  
 الكلية لتقوية المعارضات فتمت بالذليل ان شأنا في قوله  
 ان لو كان تصور الشئ مستلزما ما اقول مستلزما تصور الشئ  
 وجوده في الدنيا غير منكر في حقايقه لا انه مقدم على علمه بل  
 بل ان وجوده في الدنيا يشترط العلم على ان الحاصل في الذ  
 قائم به وهو انما يقولون به فبناء على المعارضات على المقولتين  
 ان الحكماء لا يكتفون به  
 المستبين عنده بهذا ولا يخفى انه لو لم يكن العلم على ما نقله



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

*[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]*

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A horizontal crease is visible near the bottom edge, suggesting it was once folded. The overall tone is a warm, off-white or light beige.

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A horizontal crease is visible near the bottom edge, suggesting it was once folded. The overall tone is a warm, off-white or light beige.



يقول بوجود ذلك الصورة فيه من غير ان يكون له وجود  
 في الخارج شيئا وان كان له وجود في الذهن شيئا اخر لا يكون له  
 بالصورة يقولون ان صورة قيام الصورة بالذهن هي الحادثة  
 وهو عبارة عن وجود الصورة في الذهن وهو وجود الصورة  
 في الذهن عبارة عن قيام صورة اخرى فيها لا عن قيام  
 به وانما ذكره في هذه الجواب في قوله وتخصيصا وجود  
 الاشياء في محالها يتصور على وجه وجودها غير ان وجودها  
 في وجودها بحيث يرتب عليها ان يكون لها في الخارج وجود  
 فيها وجودا غير اصيل هو وجودها بحيث لا يرتب عليها في الخارج  
 وجودا هو وجودها بالذنية في الذهن من العلم في الخارج وجودها  
 في الذهن غير اصيل لا يرتب عليها لانها لا تكون في العلم في الخارج  
 وجودها بالذنية والبرهان في الذهن هو الذي هو جارا وباردا  
 يلزم ذلك ان لو كان حصول الحادثة والبسوة فيه وقيامها به  
 اصيلا يرتب عليها لاثار والا فكام كصور السوداء بالجم وال  
 لشعاعها بالضم ويوم وعلم هذا التوجيه لا يثبت عليه الاشكال

في الصورة يقولون ان صورة قيام الصورة بالذهن هي الحادثة  
 وهو عبارة عن وجود الصورة في الذهن وهو وجود الصورة  
 في الذهن عبارة عن قيام صورة اخرى فيها لا عن قيام  
 به وانما ذكره في هذه الجواب في قوله وتخصيصا وجود  
 الاشياء في محالها يتصور على وجه وجودها غير ان وجودها  
 في وجودها بحيث يرتب عليها ان يكون لها في الخارج وجود  
 فيها وجودا غير اصيل هو وجودها بحيث لا يرتب عليها في الخارج  
 وجودا هو وجودها بالذنية في الذهن من العلم في الخارج وجودها  
 في الذهن غير اصيل لا يرتب عليها لانها لا تكون في العلم في الخارج  
 وجودها بالذنية والبرهان في الذهن هو الذي هو جارا وباردا  
 يلزم ذلك ان لو كان حصول الحادثة والبسوة فيه وقيامها به  
 اصيلا يرتب عليها لاثار والا فكام كصور السوداء بالجم وال  
 لشعاعها بالضم ويوم وعلم هذا التوجيه لا يثبت عليه الاشكال

العلم في الخارج وجودها بالذنية  
 العلم في الخارج وجودها بالذنية  
 العلم في الخارج وجودها بالذنية

عليه الاشكال بخلافه المادية وصفات الحوادث بان يقال  
 هذا الجواب مخصوص بما اذا ادعى العلم ان صفات الذهن  
 بالاشياء لوجوده في الخارج كالحركة والبرودة والاشياء  
 لهما ولا يقطع مادة الغلبة فانه لو ثبت لوانهم المادية  
 كالتوجيه والفردية مثلا او بصفات الحوادث كالاتساع  
 وانما لها بان يقال لو فصلت التوجيه والفردية مثلا في  
 الذهن لزم ان يكون الذهن زواجا فردا لانه لا يمتنع للذهن  
 والفرد الا ما حصل فيه لوجهية والفردية وكذا لو حصل في  
 في الذهن لزم ان يكون الذهن متممنا لانه لا يمتنع الا ما حصل  
 الاتساع لم يكن التجميع غير هذا الجواب اذ لا يمكن ان يقال كونه  
 محل التوجيه وهو قايما من احكامها المتضمنة بوجودها  
 لمتين وذلك لما عرفت من ان الحادثة بوجودها بالاصيل وجودها  
 في محالها وقيامها بها قايما يرتب عليها لاثار والاكمام لا  
 وجودها في حادثة افعالها في الخارج ولا يمكن ان وجودها لوانهم  
 مادية للمادية في الذهن وقيامها بها قايما يرتب عليها

في الصورة يقولون ان صورة قيام الصورة بالذهن هي الحادثة  
 وهو عبارة عن وجود الصورة في الذهن وهو وجود الصورة  
 في الذهن عبارة عن قيام صورة اخرى فيها لا عن قيام  
 به وانما ذكره في هذه الجواب في قوله وتخصيصا وجود  
 الاشياء في محالها يتصور على وجه وجودها غير ان وجودها  
 في وجودها بحيث يرتب عليها ان يكون لها في الخارج وجود  
 فيها وجودا غير اصيل هو وجودها بحيث لا يرتب عليها في الخارج  
 وجودا هو وجودها بالذنية في الذهن من العلم في الخارج وجودها  
 في الذهن غير اصيل لا يرتب عليها لانها لا تكون في العلم في الخارج  
 وجودها بالذنية والبرهان في الذهن هو الذي هو جارا وباردا  
 يلزم ذلك ان لو كان حصول الحادثة والبسوة فيه وقيامها به  
 اصيلا يرتب عليها لاثار والا فكام كصور السوداء بالجم وال  
 لشعاعها بالضم ويوم وعلم هذا التوجيه لا يثبت عليه الاشكال

في الصورة يقولون ان صورة قيام الصورة بالذهن هي الحادثة  
 وهو عبارة عن وجود الصورة في الذهن وهو وجود الصورة  
 في الذهن عبارة عن قيام صورة اخرى فيها لا عن قيام  
 به وانما ذكره في هذه الجواب في قوله وتخصيصا وجود  
 الاشياء في محالها يتصور على وجه وجودها غير ان وجودها  
 في وجودها بحيث يرتب عليها ان يكون لها في الخارج وجود  
 فيها وجودا غير اصيل هو وجودها بحيث لا يرتب عليها في الخارج  
 وجودا هو وجودها بالذنية في الذهن من العلم في الخارج وجودها  
 في الذهن غير اصيل لا يرتب عليها لانها لا تكون في العلم في الخارج  
 وجودها بالذنية والبرهان في الذهن هو الذي هو جارا وباردا  
 يلزم ذلك ان لو كان حصول الحادثة والبسوة فيه وقيامها به  
 اصيلا يرتب عليها لاثار والا فكام كصور السوداء بالجم وال  
 لشعاعها بالضم ويوم وعلم هذا التوجيه لا يثبت عليه الاشكال

في الصورة يقولون ان صورة قيام الصورة بالذهن هي الحادثة  
 وهو عبارة عن وجود الصورة في الذهن وهو وجود الصورة  
 في الذهن عبارة عن قيام صورة اخرى فيها لا عن قيام  
 به وانما ذكره في هذه الجواب في قوله وتخصيصا وجود  
 الاشياء في محالها يتصور على وجه وجودها غير ان وجودها  
 في وجودها بحيث يرتب عليها ان يكون لها في الخارج وجود  
 فيها وجودا غير اصيل هو وجودها بحيث لا يرتب عليها في الخارج  
 وجودا هو وجودها بالذنية في الذهن من العلم في الخارج وجودها  
 في الذهن غير اصيل لا يرتب عليها لانها لا تكون في العلم في الخارج  
 وجودها بالذنية والبرهان في الذهن هو الذي هو جارا وباردا  
 يلزم ذلك ان لو كان حصول الحادثة والبسوة فيه وقيامها به  
 اصيلا يرتب عليها لاثار والا فكام كصور السوداء بالجم وال  
 لشعاعها بالضم ويوم وعلم هذا التوجيه لا يثبت عليه الاشكال



والاعكام واقلها انصافا لمحلها ولا يلزم من قيامها  
 الماهية برهان في ذهن قيامه بغيره عليه الاشارة والاعكام ان  
 يكون قيام تلك الدوام في الذهن وحصولها في الحقيقة  
 بغيره عليه الاشارة وبما يحل حصولها في الصفات لغيرها في الحقيقة  
 يكون حصولها بغيره عليه الاشارة واقلها انصافا لمحلها تلك الصفات  
 واما حصولها للذهن فتدبر في حصولها بغيره عليه الاشارة  
 حصول الصفات في حصولها للذهن ليس وجودا في ذاتها  
 يقال للصفة من حيث حصولها بهذا النوع من الحصول انما هو وجود  
 في الذهن وقد يكون حصولها لا بغيره عليه الاشارة حصول  
 الحرارة والبرودة في الذهن وهذا هو الوجود الذي اقول  
 المضمون في تصور الاشياء حصول صورته في الذهن كما  
 في مذهب المتكلمين وهو ان ما يشار اليه لا يحصل في الذهن بان  
 تدبر قائم به مذهب الشيخ وهو ان الماهية لا تحصل في الذهن حقيقة  
 بل هي قائم بها وحصولها في الذهن بجان عن قيامه بغيره  
 في نفسه وصورته في الحقيقة لا يحصل في  
 نظم المحققين مذهبهم وعالم يمكن من كلام الله على الاول بغيره

ما حاصله انما هو وجوده في الحقيقة لا في الذهن  
 لان ما هو في الذهن هو صورة ما هو في الحقيقة  
 كما هو في الوجود فيكون في الذهن صورة ما هو في الحقيقة  
 والاعكام ما قام من حيث الوجود

الاول في ان ما هو في الذهن هو صورة ما هو في الحقيقة  
 لان ما هو في الذهن هو صورة ما هو في الحقيقة  
 كما هو في الوجود فيكون في الذهن صورة ما هو في الحقيقة  
 والاعكام ما قام من حيث الوجود

عمل على التماثل بينه وبين ذاته شانه في التجريد هو ان الاشياء  
 حاصلة في الذهن بانفسها وكانت هناك كيفية قائمة بالذهن ويمكن  
 من كلام الله عليه كذا في مشيروا من الظاهر من صفاتها التي لا تكون  
 وقد ذكره في توجيها مذهب المتكلمين بحصول الاشياء بنفسها في النفس  
 فكيف ينبغي توجيها مذهب الشيخ بذلك وهو مدعي ان الاشياء  
 ليس لها وجود في مذهب المتكلمين والقول بالشيخ وانها لا تكون  
 وتخيها ان وجودها في عالمها يتصور على وجهين قد كونه  
 الشئ الجديد والاشكال بلوان الماهية وبصفتها الحسنة وما كان  
 لا شئ مما لا يكون شانه في التجريد والواقع الذي ذكره من كلام الله  
 المحقق في قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون  
 بعين الحرارة والبرودة ان لا يتم ان الذهن قابل لها بوجوبها  
 على ما اشار اليه في كلامه او لانهم يقولون ان الماهية بناء على كل  
 الكلام على القول بالشيخ فلا بد ما قيل ان اذا حصلت في الذهن  
 فكيف لا يكون النفس قائمة لها ولا حاجة الى تكلف في الجواب  
 من عدم قبولها لها على ما علمنا من عدم تسميتها بالاشياء على ما علمنا

ولما كان في قوله  
 من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون

ولما كان في قوله  
 من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون

ولما كان في قوله  
 من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون



من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون  
 من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون  
 من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون  
 من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون

من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون  
 من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون  
 من قوله لا يتم قبول الذهن لها معناه لانهم يقولون



قال المحقق فانهم استغفروا عما ان جميع الامور هي قبيل اقول هذا لا يصلح

سند الحاشية اذ ليس ارشاد الاشياء في العقل النعمان ارشاد

فار صياحه وجود الاشياء في وجوده اقول هذا لا يصلح

سند الحاشية

فكان لم ينظر الى الحاشية التي تضمنتها نقولها بعد ذلك حيث قال فيها

واما وجوده في الامور الفاضلة عنها وجودا عينيا اميل

مؤيدهم فانه من حيث ان مدركه السامي من الوجود في الاشياء الفاضلة

عنا الوجود خارج وكلام الحق ايضا صريح فيه فان قوله او شيء

من الوجود اشياء الفاضلة عطفها على قوله فانه ينصرف الى المعنى فلفظ

الوجود هو ذاته المذكورة ثم مقدرها ولا شك انه بمنزلة الوجود ولعن

فكلامهم قال السمع فانه يبين ان لها صورا قائمة بنفسها قيل في

ليس شعرا في هذا الفاضل من اين يقول بذلك وتقول كذا من كبار

والعلماء عن افلاطون انه اشبهه بالطبيعة للطلب في الطبيعة وجود

مجرد الزليلا وارادوا بان عقل الافلاطونية هذا المعنى في استحقاق

قال الشيخ في آراءه الشفاء في بيان مذايب القدماء لا قد بين في بيان

والتعليق واول ما استعملوا في المحسوس الى المعقول تشويشا

سند الحاشية

يعني انهم انما استعملوا في العقل ما هو في الوجود من الاشياء  
فانهم لم ينظروا الى الحاشية التي تضمنتها نقولها بعد ذلك حيث قال فيها  
واما وجوده في الامور الفاضلة عنها وجودا عينيا اميل  
مؤيدهم فانه من حيث ان مدركه السامي من الوجود في الاشياء الفاضلة  
عنا الوجود خارج وكلام الحق ايضا صريح فيه فان قوله او شيء  
من الوجود اشياء الفاضلة عطفها على قوله فانه ينصرف الى المعنى فلفظ  
الوجود هو ذاته المذكورة ثم مقدرها ولا شك انه بمنزلة الوجود ولعن  
فكلامهم قال السمع فانه يبين ان لها صورا قائمة بنفسها قيل في  
ليس شعرا في هذا الفاضل من اين يقول بذلك وتقول كذا من كبار  
والعلماء عن افلاطون انه اشبهه بالطبيعة للطلب في الطبيعة وجود  
مجرد الزليلا وارادوا بان عقل الافلاطونية هذا المعنى في استحقاق  
قال الشيخ في آراءه الشفاء في بيان مذايب القدماء لا قد بين في بيان  
والتعليق واول ما استعملوا في المحسوس الى المعقول تشويشا

شوا قلنا قوم ان القسم توجب وجود شيئين في كل شيء كالاثنين

في معنى الاشياء اشياء في كل شيء كالاثنين

لا يتغير وجعلوا العقل واحد منهم وجودا في الوجود المفار

وجودا في الوجود وجعلوا العقل واحد منهم وجودا في الوجود المفار

من المعقول واما في العقل اذ كان المعقول من الاشياء

محسوس من حيث فيكون وجعلوا العقل والبدن فيكون

في هذا الذي ويقولون ان الاشياء من وجودها في

الاشياء من حيثها مع بطلانها وليس هو اعني المحسوس

فما اذا المعقول المفار وقال الامام في الحاشية في البحث الاول

والصواب من في عقل المعقول عن افلاطون انه لا بد لكل طبيعة

نوعية من شخصيات ابدانها وتحت قدرتها هذا القول في باب

الوجود كما عرفت وحكمه انما اجتمع على ذلك بان لا شك في وجود

هذا الاشياء فانه الاشياء التي يوجد من هذا الاشياء وجودا

بين هذه الاشياء محسوسا في مختلفه الموارض فيوجد عن كل واحد

سند الحاشية  
يعني انهم انما استعملوا في العقل ما هو في الوجود من الاشياء  
فانهم لم ينظروا الى الحاشية التي تضمنتها نقولها بعد ذلك حيث قال فيها  
واما وجوده في الامور الفاضلة عنها وجودا عينيا اميل  
مؤيدهم فانه من حيث ان مدركه السامي من الوجود في الاشياء الفاضلة  
عنا الوجود خارج وكلام الحق ايضا صريح فيه فان قوله او شيء  
من الوجود اشياء الفاضلة عطفها على قوله فانه ينصرف الى المعنى فلفظ  
الوجود هو ذاته المذكورة ثم مقدرها ولا شك انه بمنزلة الوجود ولعن  
فكلامهم قال السمع فانه يبين ان لها صورا قائمة بنفسها قيل في  
ليس شعرا في هذا الفاضل من اين يقول بذلك وتقول كذا من كبار  
والعلماء عن افلاطون انه اشبهه بالطبيعة للطلب في الطبيعة وجود  
مجرد الزليلا وارادوا بان عقل الافلاطونية هذا المعنى في استحقاق  
قال الشيخ في آراءه الشفاء في بيان مذايب القدماء لا قد بين في بيان  
والتعليق واول ما استعملوا في المحسوس الى المعقول تشويشا



لم يكن مشتركا فيه بين الاشخاص ذوات المواد المختلفة ولا شك  
ان الاشياء المجردة لا يضر عندها من الاشخاص بمحض فلا بد

من اثبات ههنا مجردة عن كل المواد في هذا الكلام ثم نقل الكلام  
جواب عنه وادلة اسطوية بطلانه وامثال ذلك في كثير من  
فنيح هذا الحق لا لقلة التبع اقول ما ذكره هذا الفاضل الشافعي  
قوله ما ذكره الشيخ المقتول ونقل عنه في الحوافر فنبه قلة  
التبني لئلا يمتنع له الفاضل قوله في هذا الكلام

منه على توهم فانه لو كان له ظرف للوجود لكان له ظرف  
بناء على ان هذا التوهم على ما يتبادر من اللفظ لا يلزم

السؤال بما ذكره بقوله فليكن قيل ان لا يخفى ان السؤال المذكور في المتن  
ظ الانطباع على هذا التفسير هو اقل اقول لا خلاف بالاشارة

مطلق الاشارة والاحكام ولا يرد عليه ما قيل من ان اريد ان ينفذ على تعريف الوجود  
بالاشارة والاحكام مطلق الاشارة والاحكام فالوجود لذاته

مطلق الاشارة والاحكام كالمعقولا التام وان اريد به الاشارة  
والاحكام الخارجية لنم الوجود فلا يمتنع تبعا على الوجود الذي

الاشارة والاحكام الخارجية لنم الوجود فلا يمتنع تبعا على الوجود الذي

هذا الكلام هو الذي هو المقصود في هذا الكلام  
الاشارة والاحكام الخارجية لنم الوجود فلا يمتنع تبعا على الوجود الذي

الاشارة من حيث انما هو وجوده في ذاته اشارة صلا والخارجية لان  
على اسم وجوده في ذاته اشارة صلا والخارجية لان

في الذين لا يمتنع عليهم من حيث انما هو وجوده في ذاته اشارة صلا  
نعم يمتنع على صورته الشخصية التي هي له اشارة صلا

الكلمة مثلا وجوده في الذين لا يمتنع عليهم من حيث انما هو وجوده في ذاته اشارة صلا  
لا يمتنع على صورته الشخصية التي هي له اشارة صلا

لها بل هو وجوده في ذاته اشارة صلا والخارجية لان  
لوازم اعابته لها في الذين وجوده في ذاته اشارة صلا

في الاشارة في الجملة فقلت ليس وجوده معقولا التام  
ولا وجوده لوانه اعابته لها في الذين وجوده في ذاته اشارة صلا

معلوم ومؤكد بل لا يمنع كونها في وجوده في الذين الاكوار  
ومؤكد كقولك ان وجود تلك المواد في حيزها وجودا

ذاتيا لكان تلك المواد في حيزها وجودا  
وجود الكلمة للحال الموجود في الذين موجود ذواتيا لكان

وجود الكلمة للحال الموجود في الذين موجود ذواتيا لكان

هذا الكلام هو الذي هو المقصود في هذا الكلام  
الاشارة والاحكام الخارجية لنم الوجود فلا يمتنع تبعا على الوجود الذي

الاشارة والاحكام الخارجية لنم الوجود فلا يمتنع تبعا على الوجود الذي

هذا الكلام هو الذي هو المقصود في هذا الكلام  
الاشارة والاحكام الخارجية لنم الوجود فلا يمتنع تبعا على الوجود الذي

الاشارة والاحكام الخارجية لنم الوجود فلا يمتنع تبعا على الوجود الذي



كان الكلي عارفا بالكلي باعتبار قيام الكلي به اذ لو لم يكن هو  
 موجودا في الذهن مستلزما لموجوده بل عين معلومته ولا  
 اثر باعتبار قيامه بالكلي لست معلومة عن وجوده في ذنبه الكلي اذ  
 يتبين ان له باعتبار قيامه بالكلي بغيره ولو جاز ان يكون الكلي معلوما  
 في غير اعتبار قيامه بغيره لجاز ان يكون عارفا بالاشياء باعتبار قيامه  
 به من غير مشروط بوسط حقيقة فيكون ان يكون معلوما لما هو قائم  
 وهو الكلي والقول بان قيامه بالكلي وجوده في ذنبه لانه ان كان في ذنبه  
 الكلي بل حقيقة فلا يخلو ان من القول بكونه ذلك التقييم وجوا  
 ذنبه لانه في ذنبه الكلي وهو بين بل وجوده في ذنبه لانه في ذنبه  
 وجوده صريح لا يمتنع ان لتلك المورفين وجودا اصيل بل يمتنع ان  
 قيامه باعتبارها وانصافا لكان جبا قيام اصيل وانصافا خارج  
 بغيره عليه لا شار والاحكام فان قلت ما تقول وقد نقضت  
 فلا عدتم المشورة المحركة بينهم وهو ان انصاف الاشياء باعتبارها  
 الثانية انصاف ذنبه وليد انصافا فان صيا وكذا انصاف  
 الحادية بل وان كان في ذنبه الكلي ان يكون في ذنبه الكلي ان  
 الحادية بل وان كان في ذنبه الكلي ان يكون في ذنبه الكلي ان

في سائر الكتب بعد ان الكلي لا كانت فالتكليف بالكل  
 هو وجوده في الذهن مستلزما لموجوده بل عين معلومته ولا  
 اثر باعتبار قيامه بالكلي لست معلومة عن وجوده في ذنبه الكلي اذ  
 يتبين ان له باعتبار قيامه بالكلي بغيره ولو جاز ان يكون الكلي معلوما  
 في غير اعتبار قيامه بغيره لجاز ان يكون عارفا بالاشياء باعتبار قيامه  
 به من غير مشروط بوسط حقيقة فيكون ان يكون معلوما لما هو قائم  
 وهو الكلي والقول بان قيامه بالكلي وجوده في ذنبه لانه ان كان في ذنبه  
 الكلي بل حقيقة فلا يخلو ان من القول بكونه ذلك التقييم وجوا  
 ذنبه لانه في ذنبه الكلي وهو بين بل وجوده في ذنبه لانه في ذنبه  
 وجوده صريح لا يمتنع ان لتلك المورفين وجودا اصيل بل يمتنع ان  
 قيامه باعتبارها وانصافا لكان جبا قيام اصيل وانصافا خارج

في سائر الكتب بعد ان الكلي لا كانت فالتكليف بالكل

انصاف الاشياء بالمقولات الثانية انصاف ذنبه وهو ان الاشياء  
 بشرط وجودها في الذهن تكون منصفتها بالاجتب وجودها الخارجي  
 ومن قولنا ان ذلك الانصاف خارجي هو ان ذلك الانصاف  
 لا شار والاحكام ولا منافات بينهما لانه ان يكون عارفا بالاشياء  
 بشرط وجوده في الذهن لكان في ذنبه الكلي العوض والاقصاف  
 نشاء لا شار والاحكام والنقطة من نشاء الكلي لا شار والاحكام  
 عند ذلك لا يمتنع ان الماديا كاشاء والخصر هو الفاعل والموجود  
 الخارجي يكون فاعلا للاشياء بخلاف الموجود في ذنبه فانه ليس فاعلا  
 لاشياء فانه من فروع لان الموجود في ذنبه الكلي قد يكون فاعلا  
 الفاعلية فان وجودها في الذهن باعتبارها فاعلية الفاعل على ان  
 فانه مردود بان الباعث على فاعلية الفاعل هو العمل بالفاعلية لا  
 باعتبار وجودها في الذهن وقد مر ان العلم من الموجودات الخا  
 بل لان فاعلية جيب وجودها الخارجي جيب معلوم بل عدلها بغيره  
 يكون معلوما ولا يبان من الوجود الخارجي والذنب بل بغيره ولا  
 في نفسه مما يتبين فانه ايضا يمكن ان يناقض فيه بمنع الفروقة ولا

في سائر الكتب بعد ان الكلي لا كانت فالتكليف بالكل

في سائر الكتب بعد ان الكلي لا كانت فالتكليف بالكل  
 هو وجوده في الذهن مستلزما لموجوده بل عين معلومته ولا  
 اثر باعتبار قيامه بالكلي لست معلومة عن وجوده في ذنبه الكلي اذ  
 يتبين ان له باعتبار قيامه بالكلي بغيره ولو جاز ان يكون الكلي معلوما  
 في غير اعتبار قيامه بغيره لجاز ان يكون عارفا بالاشياء باعتبار قيامه  
 به من غير مشروط بوسط حقيقة فيكون ان يكون معلوما لما هو قائم  
 وهو الكلي والقول بان قيامه بالكلي وجوده في ذنبه لانه ان كان في ذنبه  
 الكلي بل حقيقة فلا يخلو ان من القول بكونه ذلك التقييم وجوا  
 ذنبه لانه في ذنبه الكلي وهو بين بل وجوده في ذنبه لانه في ذنبه  
 وجوده صريح لا يمتنع ان لتلك المورفين وجودا اصيل بل يمتنع ان  
 قيامه باعتبارها وانصافا لكان جبا قيام اصيل وانصافا خارج



لو كان الامر كذلك لكان اتفاق الادبعة في الذهب بالذو وميتة بل

بعد معافا حاصل نال انصافاً لاش بالکلیہ متلاماً ہو



[illegible][illegible][illegible]



[illegible][illegible]



هذا القول لا يثبت في الخارج  
ولا يثبت في العلم  
ولا يثبت في الوجود

فقولنا لا يكون له قوة في الخارج  
في الخارج لا يثبت له قوة في العلم  
ولا يثبت له قوة في الوجود  
فقولنا لا يكون له قوة في العلم  
ولا يثبت له قوة في الوجود  
فقولنا لا يكون له قوة في الوجود  
ولا يثبت له قوة في العلم

الواجب لا يكون له قوة في العلم  
ولا يثبت له قوة في الوجود  
فقولنا لا يكون له قوة في العلم  
ولا يثبت له قوة في الوجود  
فقولنا لا يكون له قوة في الوجود  
ولا يثبت له قوة في العلم

هذا القول لا يثبت في الخارج  
ولا يثبت في العلم  
ولا يثبت في الوجود

هذا القول لا يثبت في الخارج  
ولا يثبت في العلم  
ولا يثبت في الوجود

فقولنا لا يكون له قوة في الخارج  
في الخارج لا يثبت له قوة في العلم  
ولا يثبت له قوة في الوجود  
فقولنا لا يكون له قوة في العلم  
ولا يثبت له قوة في الوجود  
فقولنا لا يكون له قوة في الوجود  
ولا يثبت له قوة في العلم

الواجب لا يكون له قوة في العلم  
ولا يثبت له قوة في الوجود  
فقولنا لا يكون له قوة في العلم  
ولا يثبت له قوة في الوجود  
فقولنا لا يكون له قوة في الوجود  
ولا يثبت له قوة في العلم

هذا القول لا يثبت في الخارج  
ولا يثبت في العلم  
ولا يثبت في الوجود

هذا القول لا يثبت في الخارج  
ولا يثبت في العلم  
ولا يثبت في الوجود















لم يتم الدليل المذكور لأنه ان اريد بقوله كل معلوم ثابت انه ثابت

ففيه غطله ان في اللوحين اشدراكا واسم من عا (السم نشأ من الكفا)  
وهم السامعون ان المراد من الغوت بهيئة الشجرة الخاضعة لهما  
التي هي في

بالنقص ولا ينافي هذا قائل ان العداية اذا افاضت على النفس لم يبق لها  
 ٢٤٨  
 واللبون بمنزلة النكبين بالنسبة الى القطع فكذلك الانا من رتبة

في الخارج فتم ولما ارى انه فاسخ الذهب فالانتم نبوا المصدق  
في الذهبين وهو غير المطر وكلام الامام اشارة الى اصل الدليل المذكور



فانما في ذلك واخره على الدليل

ان ولا جبر ان الحكم عطا يتشيع ۱۸۷۱ •





عليه صلوات الله عليه وسلم ان لا يثبت له لا سبيل الى بيان امتناع الحكم  
 بان كان العود مطلقا في الحكم في الدليل على الحكم الصادر فلا  
 التفرغ الى نوع الامكان وجوديا قلنا لو تم ما ذكره من ان  
 وجوده يتبع انقضاء العود به لول على ان الحكم مطلقا يتبع على  
 اعمدوم اذ لو كان الحكم عليه ممكنا لكان متصفا بان كان الحكم عليه  
 فيكون موجودا فكيف يمكن القول بان لا سبيل الى بيان امتناع الحكم  
 مطلقا فتأمل اقول يا اوردده مفلا لا استوراك متوقف بان اصل  
 ظاهره انه انما يتوقف ثبوت الحجب له في الذهن ومن البين ان الثبوت  
 في الذهن لا يثبت في علم في الخارج و كان ورود الوجود في الخارج  
 في الشرع ظاهرا غاية الظهور فلهذا انقض العود في الحكم عليه و  
 اعقود القائل بان الحكم ممتنع وجودية حتى يتقبل استدعاء التوقف  
 في الخارج على ان ذلكا لما يلزم على توجيه الكلام لا على توجيهه  
 على ما قرأنا الدليل عليه في دفع الاعتراضات كونه في الشرع ايضا  
 ثم قال اعلم ان صاحب التجريد اشار في هذا الدليل بقوله و اعمدوم  
 لا بعدد امتناع الاشياء اليه فلا يلزم الحكم عليه بجهة الحكم لعوده

ولا يلزم الامتناع في حق الاشياء

فان قيل ان الحكم لا يثبت له لا سبيل الى بيان امتناع الحكم  
 بان كان العود مطلقا في الحكم في الدليل على الحكم الصادر فلا  
 التفرغ الى نوع الامكان وجوديا قلنا لو تم ما ذكره من ان  
 وجوده يتبع انقضاء العود به لول على ان الحكم مطلقا يتبع على  
 اعمدوم اذ لو كان الحكم عليه ممكنا لكان متصفا بان كان الحكم عليه  
 فيكون موجودا فكيف يمكن القول بان لا سبيل الى بيان امتناع الحكم  
 مطلقا فتأمل اقول يا اوردده مفلا لا استوراك متوقف بان اصل  
 ظاهره انه انما يتوقف ثبوت الحجب له في الذهن ومن البين ان الثبوت  
 في الذهن لا يثبت في علم في الخارج و كان ورود الوجود في الخارج  
 في الشرع ظاهرا غاية الظهور فلهذا انقض العود في الحكم عليه و  
 اعقود القائل بان الحكم ممتنع وجودية حتى يتقبل استدعاء التوقف  
 في الخارج على ان ذلكا لما يلزم على توجيه الكلام لا على توجيهه  
 على ما قرأنا الدليل عليه في دفع الاعتراضات كونه في الشرع ايضا  
 ثم قال اعلم ان صاحب التجريد اشار في هذا الدليل بقوله و اعمدوم  
 لا بعدد امتناع الاشياء اليه فلا يلزم الحكم عليه بجهة الحكم لعوده

بعضه العود لكن اعمدوم ليس له بوجه ثبوت فيمنع لا شارة المتعلقين  
 اليه و لا يمكن ان يثبت له لا سبيل الى بيان امتناع الحكم عليه و وجوده  
 من الابد والاول لعمارة بقائه لو لم يتبع اعادة العود و لم يصح  
 عليه امتناع العود لكن اعمدوم ليس له بوجه ثبوت فيمنع لا شارة المتعلقين  
 الثاني انقضاء العود بان ما ذكره من ان الدليل على عدم صحة الحكم على الحكم  
 بعضه العود و لم يتم لول على انه لا يصح صلاح من المتعلق على ما ليس له  
 في الخارج مع اننا قد علمنا على ما ليس بوجوده في الخارج احكاما صادقة  
 لا شبهة فيها كقولنا العود ممكن يجوز ان يوجد وغير ذلك  
 المنها ما لا يتم ان لول على اعمدوم يلزم الحكم عليه بجهة العود فانه  
 امتناع حكم العقل على اعمدوم بجهة العود لكونه لا يثبت له يتصور  
 لا يمكن عليه الاستلزام امتناع العود بخلاف وقوعه بنا على الفاعل من غير  
 ان يتصوره تصور و يحكم عليه من الامكان لئلا يكون الامتناع  
 ليله هوية ثابتة ان اوله ليس له هوية في الجملة او في الذهن و ان  
 اما دونه ليس له هوية ثابتة في الخارج فيكون كمن قنع قوله فيمنع

فان قيل ان الحكم لا يثبت له لا سبيل الى بيان امتناع الحكم  
 بان كان العود مطلقا في الحكم في الدليل على الحكم الصادر فلا  
 التفرغ الى نوع الامكان وجوديا قلنا لو تم ما ذكره من ان  
 وجوده يتبع انقضاء العود به لول على ان الحكم مطلقا يتبع على  
 اعمدوم اذ لو كان الحكم عليه ممكنا لكان متصفا بان كان الحكم عليه  
 فيكون موجودا فكيف يمكن القول بان لا سبيل الى بيان امتناع الحكم  
 مطلقا فتأمل اقول يا اوردده مفلا لا استوراك متوقف بان اصل  
 ظاهره انه انما يتوقف ثبوت الحجب له في الذهن ومن البين ان الثبوت  
 في الذهن لا يثبت في علم في الخارج و كان ورود الوجود في الخارج  
 في الشرع ظاهرا غاية الظهور فلهذا انقض العود في الحكم عليه و  
 اعقود القائل بان الحكم ممتنع وجودية حتى يتقبل استدعاء التوقف  
 في الخارج على ان ذلكا لما يلزم على توجيه الكلام لا على توجيهه  
 على ما قرأنا الدليل عليه في دفع الاعتراضات كونه في الشرع ايضا  
 ثم قال اعلم ان صاحب التجريد اشار في هذا الدليل بقوله و اعمدوم  
 لا بعدد امتناع الاشياء اليه فلا يلزم الحكم عليه بجهة الحكم لعوده



الاشياء العقلية اليه لا يتوقف على المادية الخارجية بل يكتفي بالذات  
 هذه قول القليل البصر  
 الذنوبية ثم اعلم ان المحققين قد قالوا في هذا البحث نقابل ان يقول  
 انهم كلام صاحب التجديد في حاشية شرح التلخيص  
 لو تم هذا البرهان لزم ان لا يوجد معدوم اصلا فيلزم انتفاء الخلق  
 بان يقال لو وجد الجاد معدوم لصح حكم عليه بعبثه الابدان الى ان يترك  
 وهذا النقض ظاهرا وورده انه واعلم انه قد التفت في التعليلات  
 في بناء هذا المطاف وجد ان في وقتنا واستمر وجوده في وقت اخر  
 ذلك وشي بهد علم ان الموجود واحد وانما اذ علم فليكن الابدان  
 موجودا وليكن المعدل اذن هو ثبوت وليكن المحرك الجدي ب  
 ب ك في الحدث والموضوع والذاتين وغير ذلك ولا يخالف الا  
 فلا يمتنع ب عن في استحقاق ان يكون اشوب اليه ونه فان  
 الى امرين متباينين ممكن الوجود الذي النتيجة فيظهر يمكن  
 ان يختلف في اوله ولا يمكن تكرارها ان لم يختلفا لبيان يعمل لاحدهما  
 من ان يعمل لآخر فان قيل انما هو في لب دوخ لا يمكن ان يكون  
 في نفس هذه النسبة واذا لم يمتنع في بناء نفسه بل يقول الحكم ان كان  
 في بل اذا صح مذهب من يقول ان الشيء يوجد ويفقد من حيث هو موجود

موجود في الخارج ويبقى من حيث ذاته بعينه ذاتا ولم يفقد من حيث  
 هو ذات ثم اعلم اليه لوجوده ان يقال بالاعادة الى ان يتصل  
 بوجوده انه واذ لم يزل ذلك ولم يحسن للمعدوم في حال المعدوم ذات  
 لم يكن احد الحادتين مستحقا لان يكون في ذاته او هو الموجود  
 دوخ الحادتين لا يزل اما ان يكون في ذاته او من غير ما عدا او لا يكون  
 من غير ما عدا او اذا كان المحولان الاشياء بوجوبان لوجه الموضوع لهما  
 مع كل واحد منهما غير متغير مع الآخر فان استمر وجودا واحدا او ذاتا  
 ثابتة واحدة كان باعتبار الموضوع الواحد القائم بوجودا او ذاتا  
 شيئا واحدا وباعتبار المحولين شيئين اثنين فاذا فقد امره  
 ذاتا واحدة بغيره لا لا غشبية الصفة لا غير هذا الكلام وليس فيه  
 على امتناع المود بامتناع الحكم على المعروف كما قرع المتفاوتين وكيف  
 يتصور فيه عاقل مثل هذا الاكول لا بل محض ان المدعي عبثه ثم  
 لذات ومطلات فلا يكون موضوع الوجودين والمدعي شيئا واحدا  
 ان حفاظ وحدة الذات حال المدعي فاشيا فيهم معاد في المستأنف  
 واختصاصه بصفة الاعادة ان كان لكونه مروض لوجود اوله لا في



عين النية التي وقع النظر في اكانه وذلك في تصور مع فقد الاختار  
لان به جيل لا غنية العروة والظان ذلك مقصود العروة كالمادة <sup>نقلا</sup>  
عليه من غير كلفة فان ظن قوله فلا يصح الحكم عليه بجهة العود ان لا يصح  
الحكم عليه بها فتدفع عنه تلك الاسيادات الجنية مما قد رتب فيمكن ان  
يقال المعلوم في الخارج يكون ان يتيقن في نفس الامر بجائز من يحفظ  
ومرته بجبلة كمال الوجود ويندفع به الوجود في الذهن بالحقبة  
هو الروية العينية بالمشاهدة الذاتية واتحادها مع الوجود الخارجي  
بمع انرا بعد التجريد عنه فليس ياه مطلقا بالفعل فتأمل هذا الكلام وفيه  
نظر من وجوه اما اولها فلا ان التقصص بالمتاع الجبال المعلوم غير متدفع  
بعد لان محضو نظره ما ذكره من عدم الاختلاف بين المعاد واستأنف  
في نسبة امر البرهان لتساوي كل وجه وعدم اختلاف الالاب المود لوج  
لذلك على امتناع الجبال المود وما نسبة الجبال ليس في مثل المود في السوية  
تساويها وعدم اختلافها الا في العود وما ثانيا فلا ان المعاد ان كان <sup>متساويا</sup>  
بوجه الوجه من المستأنف فلا يتم ان نسبة المود الى السوية البرهان على  
بجوان ان يكون هذا الوجه المعروف في الاختيار كافيا في اولى النسبة <sup>ان</sup>

وان لم يكن متساويا عنه صلا فلا يصح عليه حكم اصلا لان نسبة  
الحكم اليه والى المستأنف لا يفرق بين السوية قلب كونه محكوما عليه <sup>او</sup>  
من نسبة المستأنف كذكره وبما يجمل ما ذكره في بيان ثاوية نسبة المود  
السوية الى المعاد والمستأنف لو صير الى عايشا ونسبة جيل فيكون  
البرهان اذ لا تخصيص لذلك البيان بشي من المودوم وهو مشي ولا يترك  
الشيخ غير موجودا السابقة بالالف تثير بها ان ليس لهذا الحكم حص  
فموصية بادة وهو مادة اخرى ومن جهة المودوم ان المودوم محكوما <sup>بها</sup>  
عليه لا يقال الاثبات ولو يجزى اعتبارا في الذهن واختراعها في الحكم على  
الاعاد لوج المستأنف بان يخرج ويميز شيئا من غير اعتبار <sup>المستأنف</sup>  
لانا تنقل الكلام ونقول نسبة هذا الامر المختزع البرهان على السوية <sup>الكلام</sup>  
على ان اختراع الامر لا يخلو والحكم عليه لا على مثل ولو يحكم كاذب يستلزم  
ان يكون له نفس لا يشي لا يكون مثله وهو ان يحكم عليه بهذا الحكم فيكون  
ان يكون محتملا غير مثله في نفس الامر لا يجزى اختراع الذهن والاعتبار فافهم  
واما ثانيا فلا ان الحكم بالاعادة اذا لم يكن صادقا فلا شك ان لا يكون في  
القول العالي بناء على ما قرره في مطلقه من ان جيلها كلام الواقعة <sup>القول</sup>



العالية مطابقة للعاقبة فلم لا يحل علم صحة الحكم على عدم المكان وقوعه  
في القول لعالية من يوع الكلام انفسه ليس بهذا المعنى من نسبة امر الى  
اجلة المتأخر من لا يتصور وقوعه من عاقل وكيف يتصور لتعديله و  
قوعه ذلك غير متصور من عاقل وقوعه بهذا من الشيخ حيث قال في الرتبة  
الشيء بعد شيئا انتاع الخيرة المعلوم بالانكشاف والسبب فيه انه لا ينفك عن  
المعروف والاشارة الى المعلوم الذي لا صورته له بوجه في الوجود <sup>الذي</sup>  
مع ومن ثم انما هذا الاشياء التي كذبها قول من يقول ان المعلوم معاد  
لانه او شيء يتجه بالوجود لا يقال بهذا ليس ليدل على انتاع المعنى بل اصل  
تتفرع عليه لا لانه المذكورة في هذا المقام كما يقال ان تصور قد يفت بهذا حال  
الغير عنه على ان قول الشيخ بهذا هو الكافي وليلا تمان في نفسه على انتاع الاعادة  
وان فرضنا صحة خبره في ما لا دليل له لان الاخبار اذا كان متناهي في <sup>على</sup>  
مستندة للاخبار فيكون محال وهو بين واما رابعه فلان ما ذكره الشيخ  
لا يصلح توجيها للكلام المعصيان ما ذكره يدرك ولا على انتاع الاعادة <sup>المعصيان</sup>  
ثم يلزم منه عدم صدق الحكم بالاعادة ولا شك ان هذا ليس بمشكلا لا بعد  
الحكم بالاعادة على انتاع الاعادة المعلوم بل لا معيار للمعنى لو كان هذا <sup>استدلالا</sup>

استدلالا بانتاع صدق الحكم على انتاع الاعادة المعلوم لكن جميع الاستدلال  
والدليل على انتاع الاعادة المعلوم المستندة لانتاع صدق الحكم عليه  
استدلالا بانتاع صدق الحكم على انتاع الاعادة المعلوم وهو بطلان  
واما خامس فان الشيخ قد مزج في بين انتاع الاعادة المعلوم من جاني  
احد جانبيه عدم الانتفاء بين الاعادة واستانفاد فرفض على تقدير <sup>الاعادة</sup>  
وقد تم سابقا هذا عند قوله بل اما ان يكون كل واحد منهما معاد اول <sup>يكون</sup>  
واحد منهما معاد الا يحصل كلامه في هنا بان المعاد على تقدير فرضه <sup>عاقبة</sup>  
ليس بمشكلا لانتاع نفسه استحقاقا ان يكون هو موجود الاول دون  
استانفاده فيلزم ان يكون كل واحد منهما معادا اوليا يكون من المعاد  
وكلاهما باطلا فيلزم ان يكون الاعادة باطلا وثانيهما بيان تمايز  
بما فرضه وجودا ثانيا للموجود المرفوض سابقا مع قطع النظر عن فرض  
وجود استانفاد خبره وخالفه للمعصيان وان كان هذا بقوله وان كان  
المحولة انه يحصل به وان لم يحصل بين اثنين يوجب ان يكون الموضوع  
مع كل واحد منهما غير نفسه الاخر فان استمرقات الموضوع يكونا اعتبار <sup>الذي</sup>  
شيء واحد باعتبار المحولين كالموجودين مثلا شيئين وانما عند فقد <sup>الذي</sup>



كما فيما نحن فيه فليس هناك وصفاً لشيء من صفات حقيقة وهذا القول  
قد تم بين المتأخرين وخطيبين المسلمين فجعلوا واحداً وأما سائر  
فلان ما ذكره في بيان الشخص الكلام من قوله فلا يكون موضوع الوجود <sup>والعدم</sup>  
شيئاً والعدم اختفاء وصف الذات فلا الوجود كذلك لا يوجد في الوجود  
ويقول الوجود عبارة عن فقد لذات وبطلانها فالتأنيذ كما هو المستأنف إلى  
الكل الكلام لعم الدليل وأما سائر فلان جميع الامتياز يكون شيئاً من صفات  
الذات وكذا مرفوض الوجود واللا لا يوجد في الامتياز مطلقاً بل هو <sup>مستأنف</sup>  
الامتياز من صفات الذات والامتياز هو مفرغ من هذا لا من صفات الوجود بل  
بل هو كماله في الامتياز فقد ذكره لا يبقين في الامتياز بل هو مفرغ من الوجود  
بكونه بعيداً فافهم ما شئت فلان ما ذكره في جواب الاشياء التي ذكرها  
بأنه لا يجوز أن يكون بناء حقيقة المجردة كافي في امتياز الوجود <sup>المستأنف</sup>  
ولأنه وبقا ليس هو ركنه كما في الامتياز بل هو كذلك وليس هذا القول  
الدليل على ما خصه ببيان ان الوجود لما كان عبارة عن فقد لذات وبطلانها  
فلا يكون موضوع الوجود شيئاً من صفات الذات ولا في اتحاد موضوع الوجود  
وامتيازها انما يقع في ذات الذات محفوظاً فيما بين الابدول لا عادة

والاعانة بداهة وما قول الشيخ ولكن الوجود السامع أو ليس السامع  
الذي هو ذات بطلان على التذليل في مستغنى لأن من جوهراً واحداً وليس سائر  
على ان المستأنف لم يميز في الحوادث اعتماداً في عدم الاتحاد الاثنان كما هو مشهور  
في تقريره ولا يورد عليه مثل ما اورد عليه بل هو ان كما هو به على ان نسبة الوجود  
الى الحوادث انما هو في ذاته لا في صفاته ومن صفاته انما هو المستأنف في صفاته  
انما هو المستأنف بان هو ذو كماله في ذاته على حكم بان هذا المستأنف انما هو المستأنف  
هو الذي كان انما يقع في صفات الذات ولم يفتقر وليس كذلك لان الوجود  
فقد ان الذات بل هي انما هي كماله في صفاته يقال هذا المستأنف هو الذي كان كماله في صفاته  
هذا الحادثة هو الذي كان بناء على عدمه اختفاء وصف الذات وحدث <sup>المستأنف</sup>  
انما هو للتوضيح ليعلم ان الحادثة الحرة من كونه معلوماً لا في صفاته وبين الحادثة <sup>المستأنف</sup>  
في نسبة الاعانة اليها فما ان يقال كل منها معاد ولا يليق بصفته منها معاداً  
والاولى بصفته من الثاني اذا تم هذا فنقول ما اندفاع النظر الاول فلان  
ما ذكره ليس علم الاختلاف بين المعاد والمشتاق نسبة الوجود اليها بل هي  
من كل وجه وعلم اختلافها الا بالمدد بل ان وصف الذات لما كانت هي <sup>نفسه</sup>  
نسبة الاعانة الى ما في صفاته وكانت مفرغة من صفاته في صفاته فما عاده



بما استبان في نسبة الاعادة اليها فكلما يصح النسبة في المتانف فكذلك يصح  
 الاعادة في عادته ولا يرد في شيء وما الثاني فلا تفتقر الاول فيقول لا يجوز  
 ان يكون هذا الوجه في الغرض في الامتياز كافيا في اولوية النسبة في قوله ان  
 معنى النسبة موقوف على ان في الذات محذوفة وقوله انتفى بالعدم وما انتفى  
 فلا تارة ان يرد على حكم على عدم المكان وقوله في القول لما عليه عليه  
 في كلام المحقق فيصير الكلام لا يختلف في كل من على ما في اللاحق على ما علمت  
 ان الاول مستغن عن التجوز في الثاني فينبغي ان يرد على ما علمت في  
 كلام خارج كلامه على ما يرد عليه قوله ليس من نسبة الاول في جملته المتانف  
 انه في بعض النسخ العيين في عدم دلالة اللفظ عليه كما يظهر في تامل فيه نقول  
 بهذا الجواب ان يشبه الاعادة التي اوردنا ام لا فان كان الاول فلم يصح ان  
 الكلام يصح بهذا الجواب وان كان الثاني والحال انه لم يجب عندنا بل عند وروى  
 فعلم ان الجواب المذكور ليس مرداه وانما كانت وقوع هذا المعنى في الشيخ فبني على عدم  
 التدرج في كلامه فتدبر فانما الشيخ كما بعد ما حقق ان الحكم على المعدوم مطلقا  
 محال مطلقا وذكر في ثبوت معدوم ما في الخارج وروي الاول في ثبوتها لا شاة  
 التي قد في كلام الشيخ انما في هذا البحث لا في ما هو مقتضى لفظه في قوله

لا الى ما ذكره اولاه في جوابه لا يرد في الاول في قوله في الشيخ ومن  
 تقر بما به من الاشياء انضج كما يطل قوله في قوله في المعدوم بعد ذلك الى  
 شيخه في عدم الوجود في ذلك لان المعدوم اذا اعتد به فيكون بينه وبين ما  
 مثله هو وجوده في قوله بان كان معدوما في ليس هو لا في ان كان معدوم في  
 المعدوم كان هذا غير ذلك فقد صار المعدوم موجودا على النحو الذي اوردنا عليه  
 فيجوز ان يقال في هذه عبارة في وجوب قوله فقد صار المعدوم موجودا  
 انه لا يتصور ان يتحقق الامتياز بينه وبين مثله في حال المعدوم باعتبار انه  
 حال غير موجود على ما علمت في قوله في الثاني في قوله في الامتياز  
 لا يفتقر ذلك لان يكون موجودا في حال المعدوم وهو موجودا وانما لا يرد في  
 الامتياز في حال المعدوم فلا تارة لو لم يكن الذات محذوفة في المعدوم فلم يكن  
 كونه اياه او في غير ذلك المثل اياه بل كما لا يصح الحكم بكون المثل اياه لم يصح الحكم  
 بكونه اياه فيقتضي الذات فيما بين الوجودين وادب قوله لا تارة في غير  
 بالوجود وان لم يكن معاد اهل كانه مستقانا موجودا اولاه وانما لا يصح فلا تارة  
 بين على توهم ان قوله في المحقق فلا يصح الحكم عليه بصحة المعدوم دليل على ان  
 الاعادة في قوله في كلامه في الاول انما هو قوله لا تارة في الاشياء المحذوفة



بلام التعديل ونحوه فلا يصح الحكم عليه بصحة المعود تقربا للنتيجة على الدليل  
 على ما يشعر بكلمة انشاء الا انه غير المدعوى بل انه والادعية بين ولما  
 الخامس في ما عرفت من السور في الكلام على دليل واحد في مورد غفل  
 وشي عليه وما السكون فلان قوله فلا يلزم موضوع الوجود في العقل  
 شيئا ولا اشارة الى قول الشيخ وان كان يجوز ان الاشياء في احوالها  
 وقوله قاتل في العقل في المسائل اشارة الى الكلام السابق في الشيخ وعنده  
 من ذلك ان لا يلزم بين كلاميه ولا اشارة الى ان ما رآها واحد في الوجود واللا  
 عتضاها الموردة على التقديرين كما ذكره معترضه وما السابغ فلما  
 عرفت من انه ليس مدارا للدليل على انه في عدم الالتئام بينهما مستلزم  
 المعروف وما فرض الحادثة بطلان على عدم الالتئام الموجب بصحة  
 الاعادة في الثانية وفي الاول وهو منتف عن الثاني واما الثاني فلان  
 نسبة الصورة العقلية الكلية لما كانت في جميع الجزئيات على السواء  
 فلم تحفظ الوحدة الشخصية برباع ان صحة إعادة الشخص بعينه موقوفة  
 على انخفاض وحدة الشخصية ثم قال واما ما توجه بهذا الدليل بوجه لا  
 عليه في مثل الشبهة المذكورة على ما هو عند ان يقال لا شك في الاعادة

الاعادة عبارة عن وجود ذلك الشخص ثانيا لا عن وجوده في  
 الشامل لذلك الشخص وعلمه ثانيا مثلا اذا علم آثم وجد الكمال  
 له وغلبه وليكن هو ب لا يكون الاعادة الا ان كان الاعادة عبارة عن  
 وجوده بعينه ثانيا وكذا الحكم بان كان وجود الكمال ثانيا ليس حكما  
 بان كان اعادة الفرد وهو ظ واذ اقر بهذا فنقول الصورة العقلية  
 في الذهن من ذلك الشخص كمال وان كان ذلك الشخص معلوما بوجه خصوص  
 الجزئية لما ثبت في الحكم من ان قصور جميع الاشياء في الذهن انما هو  
 وجهه كماله اذ الامل كماله من كل شيء ولو من الجزئية المعلوم جميع  
 خصوصية كل شيء صدقه على ذلك الجزئية وعلى افراد اخر مما شئت لذلك  
 في ذلك المعنى مشاركة فاذا عدم الشيء في الخارج فلا ريب في ان  
 لهوية في الخارج اشبه ولا في الذهن الاعا وبما شئت لا في  
 وليس للعقل الحكم الاعا الشيء الحاصل فيه فلا يمكن حكم العقل على المعنى  
 بان كان وجوده ثانيا لما يمكنه الاعا المعنوي الكمال الشامل له وعلمه  
 لا عليه بخصوصه وقد عرفت ان هذا ليس حكما بالاعادة واذ كان الحكم  
 بان كان الشيء بالنظر الى ذاته بعينه غير ممكن لا يلزم ذلك الشيء ممكنا في



خروقة ان الحكم بالوصف حاصل للشئ في نفس الامر غير متنع عا ذلك  
الشئ بالنظر الى ذاته وكل ما ليس يمكن في نفس الامر فيكون يمكن  
ان يتحقق بمعنى خروقة او فاقا فان قلت لا يجوز ان يجعل المعنى الحكم  
الحاصل من الشئ الى ملاحظة ذلك الشئ وانه مثله ويحكم عليه بحكم شئ ليس  
وانه مثله قلت ليس جعل المعنى حاصل في الشئ الى ملاحظة ذلك  
وانه مثله او لم يلاحظ ذلك في شئ من الخارج والمصوت الحاصل  
في الذهن من كل واحد منهما وانه وبالجملة المعنى الحاصل من الشئ في الذهن  
بمعنى المعنى حاصل في ذهن مثله فكيف يجوز ان يكون الشئ نسبة الى احوالها  
او يكون تلك النسبة الى الآخر فان قلت ليس بهذا فكما على المعصوم باطلاع  
الحكم على المعصوم قلنا اشكال في قبول المطلق وهو مع جوابه سبب ان شاء الله  
على ان ما ادعينا الا ان الحكم على المعصوم بالامانة بخصوصه غير ممكن بالجملة  
الحكم على المعصوم بوجه لا يكون حكم على المعصوم الحكم الا انه لم يلاحظ غير ممكن  
لان الحكم على المعصوم مطلقا غير ممكن فان قلت لفروقة قاضية بان  
قولنا المعصوم ممكن اعادته يدل على قضيته معقولة مستحيلة على الحكم  
بان كان اعادته المعصوم فالقول بان الحكم على المعصوم بان كان العود متنع

متنع ولم يلاحظ عليه غير مسموع كونه معارض للبديهة قلنا حقيقة  
هذا الحكم مناهيا للبدل لا بخصوص صورة فينا ثم الحكم عليه بان كان عا  
بدل عدم فالحكم في هذه القضية على المفهوم ان وجوده الذي بان كان  
وجوده ثانيا للمعصوم لا على المعصوم بمعنى حال عدم فاقم فان قلت  
وبما اذا استدل في الاصل بالامانة المذكورة اقول ان المعارفة في ان ليس  
الاسلب لا يمكن ان يكون المعصوم اذا لفروقة حاكمة بان ما ليس يمكن  
بوجوده وسلب لا متناع لا يضر هذا المعنى لانه لا يستلزم غشوا لا يمكن  
اذا المعصوم يجوز ان يسلب عنده امتثالا واما النقض في ان المذكور  
من الدليل والنازم منه ليس لا ان الشئ اذا كان بمعنى معصوما في الخارج  
ولا يجوز وجوده في الذهن لا يجوز الحكم عليه بخصوصه لان المعصوم  
في الخارج لا يجوز الحكم عليه مطلقا لان المعصوم في الخارج يجوز ان يكون  
موجودا في الذهن على الوجه الحكم ومحكوما عليه بالاحكام القاضية له  
لهذا الحكم والامثلة التي ذكرها في الناقض كلاما في هذا القيل فان  
قوله المعصوم يمكن يجوز ان يوجد ليس حكما على خصوصية ما ليس يجوز  
في الخارج ولا في الذهن بخصوصه بل حكم على الحكم الحاصل في الذهن



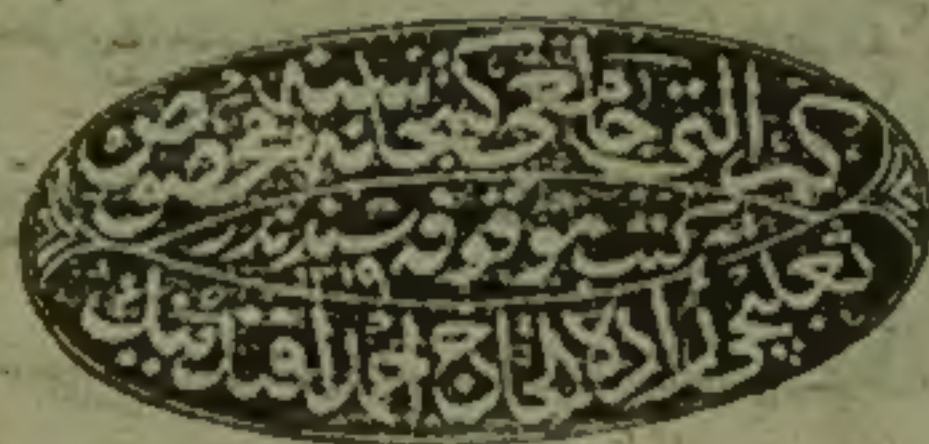
المعروف في الخارج وهذا ليس بمشترع واما المنع الاول فيما عرفت  
من ان ما يمكن للشئ يمكن الحكم به في حق الامر واما منع الثاني فيما عرفت  
المعروف في الخارج وان كان موجودا في الذهن لكن ليس موجودا في  
بعينه بل بوجه كل فلا يصح الحكم عليه بخصوصه في حق هذا المقام  
وهو ان يقال لما يلزم مما ذكر في الاصل صحة الحكم على المعرف  
بخصوصه فيكون لا لاعتداله لانه لا يجوز الحكم عليه مطلقا فلم لا يجوز  
ان يحصل في المعرف امر كغيره في الذهن ويحكم العقل بان كان اعتداله  
جميع اقاربه واعتداله منه بخصوصه ولا يتم ان اعتداله اعتداله الفرد  
فيقتضئ ان كان الحكم عليه ويمكن توجيها المنع الاول بذلك فتدبر قول الحكم  
بان حصول جميع الاشياء في الذهن انما هو على الوجه الذي بينه في الفطرية  
الصورة الخيالية والوهمية فانها جزئية عما هو جوابه فيمكن الحكم  
بخصوصه بان كان الاعتداله ولو صح ما ذكره لزم ان لا يوجد الفعل الجزئي  
عنا لما عرفت في موضع ان صور العقل الجزئي هو توفيقا تصويره بالواقع  
بل يلزم ان لا يكون المفهوم منتزعا الى الخارج والجزئية الى غير ذلك وهو  
ثم ما ذكره في حق المعارفة لا ينبغي فيه المعارضة على ما فهم من كلام الشيخ

الشيخ من ان بناء الدليل على ان الحكم سواء كان ايجابا او سلبا على المعرف  
مع لانه يتحقق الاشارة الى المعرف والاشارة الى المعرف والاشارة الى الصورة  
بوجه من الوجوه في الذهن في ولفظ الكلام ان فلا يفي هذه الدليل على ما  
اقره هو انه لو ان كان اعتداله المعرف لصح الحكم عليه بخصوصه في ذلك  
مع لانه معروف في الخارج وفي الذهن لا يوجد بخصوصه فلا يصح الحكم عليه  
بخصوصه مع انه اعتداله المعرف بخصوصه فيكون الحكم على المعرف بخصوصه  
فيكون ان لم يصح اعتداله المعرف لمع ذلك الحكم السلب ان يصح من ذلك الحكم  
ولم يصح كونه معروفا في الخارج وليس متصورا بخصوصه فيكون ذلك  
الاعتداله التخييلية وفي ذلك لانه لو صح هذا الدليل لم يمكن حكم على المعرف  
بخصوصه وذلك يستلزم تصويره بخصوصه على ما اقره واما المنع الاول فلم  
ايضا لان صورة الحكم في الواقع لا يستلزم وقوع الحكم مثلا لزم الا انه فيك  
بان صورة الحكم مطابقة لما في التوراة الخيالية واما المنع الثاني فلا يفي  
ايضا لان الحكم هو ان كان المعرف مستلزما لكان صور الحكم متزامنا  
المعروف واما انه يستلزم ان كان الحكم عليه بخصوصه على ان يكون موضوع  
شخصية فغير مستلزم بل يكفي كونه موضوعا للشخصية الجزئية في الدليل على ما



جميع كتابه عدد رايه قدر

قدرة لا حاجة الى قيد اخر لونه الهوية ليست موجودة في الخارج لا  
 مدله على ما قدرة على ان لا يمد له مع ضرور الحكم مناعليه با  
 المودله الحكم عليه وذلك غير ممكن لان كل ما في الذهب ليس حكمه فتأمل  
 والله اعلم



5857

Süleymaniye U. Kütüphanesi			
No.	Tarih		47
	Tarih		